www.amazigh.press

www.amazigh.press Amadalpresse

المديرة المسؤولة : أمينة ابن الشيخ أوكدورت - الإيداع القانوني : 2008/2001 - الترقيم الدولي : 1476/1114 العدد : 299 دجنبر 2025/2975 -DECEMBRE- الثمن : 5 دراهم - EURO 1.5

فورفي
Business 5G

المستقبل الآن بسرعة 5G

70 Go
+
مكالمات وطنية
لامحـــدودة
+
100 H
من المكالمات الدولية
+
1 H + 2 Go
رومينـغ

299
درهم TTC/الشهر

التزام لمدة 24 شهرًا

صالحة للمنطقة 1

اتصالات المغرب

ليست الفيضانات التي عرفتها مدينة آسفي مجرد حادث طبيعي عابر يمكن اختزاله في غضب مفاجئ للطبيعة، بل هي مؤشر واضح على خلل أعمق في علاقتنا بالأرض، وفي طريقة فهمنا للغة التي تصفها وتحكي تاريخها. ففي خضمّ النقاش الذي رافق ما وقع، استحضر بعض الأصدقاء، في صفحاتهم على موقع الفيسبوك، أهمية علم أسماء الأماكن، أو ما يُعرف بالطوبونيميا، باعتباره أداة أساسية لفهم المجال واستباق مخاطره. وهو تذكير في محلّه، لأن أسماء الأماكن ليست ألفاظًا عشوائية أو محايدة، بل وثائق جغرافية وتاريخية تختزن معرفة دقيقة بطبيعة الأرض ووظائفها وحدودها.

ما حدث في آسفي أعاد إلى ذاكرتي، بشكل مؤلم، مأساة وادي أوريكا في تسعينيات القرن الماضي. يومها، كان المواطنون الذين يتكلمون الامازيغية يصرخون في وجه السياح: "أسيف... أسيف"، أي "لواد ... لواد". من فهم الكلمة أدرك الخطر وابتعد فنجا، ومن جهل معناها لم يستوعب التحذير جرفته السيول. تلك الحادثة، كما ما نعيشه اليوم في آسفي، تكشف حقيقة بسيطة لكنها حاسمة، الا وهي أن اللغة الأمازيغية، وأسماء الأماكن المتجذّرة فيها، ليست تراثًا فولكلوريًا جامدًا، بل أدوات حياة وحماية، ونظام معرفة عملي تشكل عبر قرون من التفاعل مع المجال.

الإشكال، إذن، لا يكمن في تقلبات الطبيعة وحدها، بل في عجز السياسات العمومية عن الإصغاء لما تقوله الأرض عبر أسمائها. فما يزال للأسف من يدبر المجال في كثير من الحالات يتعامل مع أسماء الأمكنة باعتبارها مجرد تسميات إدارية، تُدرج في الوثائق والخرائط دون اعتبار لمعانيها ودلالاتها، هذا ان لم تحرف أو تغير. والحال أن الاسم، في الثقافة الأمازيغية، ليس علامة اعتباطية، بل وصف دقيق لوظيفة المكان وطبيعته، وأحيانًا تحذير مسبق مما قد يختزنه من مخاطر او منافع. فأسماء الجبال والسهول وكل الأماكن في وطننا الحبيب ليست زينة لغوية، بل مفتاح لفهم المجال ومعرفته.

ولو أن التخطيط العمراني بمدينة اسفي أُنجز على أساس هذا الفهم، لكان من الصعب تجاهل دلالة اسم آسفي، أو "أسفّي" بالأمازيغية، الذي يعني "المصب"، أي المكان الذي تنتهي فيه مجاري المياه وتلتقي فيه السيول.

إدراك هذه الدلالة كان كفيلًا بجعل الحذر قاعدة، وبمنع التوسع العمراني في مجال طبيعي شديد الحساسية. غير أن الجهل بمعاني الأسماء، أو إقصائها المتعمّد، فتح الباب أمام قرارات مبكرة. وعندما تفصل السياسات العمومية الاسم عن معناه، فإنها تفصل التخطيط عن المعرفة، وتحوّل تدبير المجال إلى عملية تقنية صمّاء، يدفع المواطن ثمنها من أمنه وممتلكاته، وأحيانًا من حياته.

الطوبونيميا الأمازيغية، في هذا السياق، ليست بقايا لغوية من الماضي، بل نظام معرفة حيّ، يخبرنا أين يوجد الماء، وأين تمر السيول، وأين تشرق الشمس وأين تغرب وما الى ذلك من معاني ينبغي الحذر منها تارة والانتفاع منها تارة أخرى، وبالتالي فان تجاهل هذه المعاني والمعارف التقليدية لا يمثّل فقط خسارة ثقافية، بل يكشف عن فشل تنموي وتخطيطي في استيعاب شروط العيش الآمن داخل المجال.

من هنا، فإن حماية اللغة الأمازيغية وصون أسماء الأماكن الأصلية لا ينبغي أن تُفهم باعتبارها مسألة رمزية أو شعارًا هوياتيًا معزولًا، بل هو شرط أساسي لفهم الأرض وحسن تدبيرها. فالأمكنة تنطق بلغتها الاصلية، ومن يصرّ على عدم الإصغاء إليها، يصرّ في المقابل على تكرار الأخطاء نفسها، وعلى إعادة إنتاج سوء التقدير وسوء التخطيط، بكل ما يحمله ذلك من كلفة إنسانية ومجتمعية.

وقديما قال الحكيم الامازيغي:

ⵉⴽⴽⴰⵏ ⴰⵢⵢⵓⵔ, ⵢⴰⵡⵉⴷ ⴰⴱⴰⵢⵢⵓⵔ

Ikkann ayyur, yawid abayyur

ما معناه: لا خير في الاغتراب ما لم يكن مجلبة للنفع

أمينة ابن الشيخ

صرخة لابد منها

غير محسوبة، جعلت الكارثة ممكنة ومتوقعة.

السكان الأوائل لهذه المناطق والذين هم أمازيغ، لم يسمّوا الأماكن اعتباطًا أو بدافع الزخرفة اللغوية، بل انطلاقًا من معرفة تراكمت عبر أجيال من العيش اليومي في المجال نفسه. كان الاسم لديهم ذاكرة جماعية، وخلاصة تجربة، وإشارة تنبيه

بقلوب يعتصرها الألم، أتقدم بأحرّ التعازي إلى أصدقائي وصديقاتي بمدينة آسفي، داخل الوطن وخارجه، والى كل المغاربة.

ما حدث ليس مجرد كارثة طبيعية، بل فاجعة إنسانية كشفت من جديد هشاشة البنية التحتية، وضعف الاستعداد لمواجهة مثل هذه الأزمات، خاصة في المناطق المهمشة.

مغاربة فقدوا أحباءهم، وبيوت جرفتها المياه، وأسر باتت في العراء، في مشاهد مؤلمة وفاجعة قوية. نحن مطالبون بالتضامن الحقيقي مع المتضررين ودعمهم ماديًا ومعنويًا، ومواكبتهم إلى أن يستعيدوا بعضًا من أمانهم.

اللهم ارحم الضحايا، واشف الجرحى، واحفظ بلادنا وأهلها من كل سوء.

ابن كيران لا يريد للأمازيغية أن تنهض

أمينة ابن الشيخ أوكدورت

سنة 2003 خضنا فيها معركة حامية الوطيس مع بعض التيارات المعادية للأمازيغية، اطلقنا عليها انذاك معركة الحرف، (انظر جريدة العالم الأمازيغي) وهي معركة في حقيقة الأمر لم تكن مجرد خلاف لغوي عابر، بل كانت واحدة من أشدّ معارك الوعي والهويّة التي خاضتها الحركة الأمازيغية في وجه آلة إيديولوجية ضخمة سخرت كل امكانياتها لمهاجمة كل خطوة نحو الإنصاف اللغوي. لكن وبالرغم من حملات التشويه، انتصر المنطق، وانتصر النضال، وحُسم امر كتابة اللغة الامازيغية بتحكيم ملكي باعتماد تيفيناغ حرفاً رسمياً للأمازيغية، تبناه المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، وانتهى الجدل.

لكن بعض من خسروا تلك المعركة ما زالوا يرفضون الاعتراف بالواقع. وها هو عبد الإله ابن كيران، رئيس الحكومة الأسبق، يعود من جديد ليقول بصوت نشاز إنه كان وما زال ضد تيفيناغ، ولكن في حقيقة الأمر فهو ضد الأمازيغية نفسها كلغة رسمية وهوية أصيلة لهذا البلد.

الأسوأ من ذلك أنه يعترف بأنه اشتكى لجلالة الملك رفضه لحرف تيفيناغ، وكأنه (اي ابن كيران) هو الوصي على الشأن اللغوي وعلى القضية الامازيغية.

والاغرب فيما قاله ابن كيران ليس موقفه من الامازيغية فهو معروف. بل إصراره في كل خرجة نهاية كل أسبوع على جرّ اسم الملك إلى التفاصيل وكشف ما يدور في اجتماعات خاصة يفترض أن تحاط بالسرية واحترام واجب التحفظ. وهذا في حد ذاته سلوك سياسي لا يليق بمن تولّى مسؤولية رئاسة الحكومة لست سنوات. ورفض خلالها بالمناسبة إخراج القوانين التنظيمية التي جاء بها دستور 2011 لتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية.

ولكي يفهم القارئ حجم العداء الذي واجهناه من ابن كيران واتباعه، يكفي أن أسترجع واقعة من برنامج إذاعي كنت ضيفة فيه، إلى جانب برلمانية من حزبه. وبعد النقاش، قالت لي في الكواليس ببرودة وبكل ثقة في النفس:

"لا تنسين أن مشروع القانون بين أيدينا، ونحن الأغلبية في البرلمان، وسنفعل به ما نشاء."

حينها فقط أدركت أن الأمر لم يكن خلافاً تقنياً، بل صراعاً سياسياً مباشراً ضد الأمازيغية وحقها الدستوري.

أما ذلك الشخص الذي يدعي انه "ريفي" وحاشا أن يكون كذلك، والذي يزعم أنه يملك ديبلوماً في تيفيناغ ولا يعرف قراءة الامازيغية بحرفها، فلا يستحق إلا الشفقة، لأنه ببساطة إنسان جاهل، فلا يوجد في المغرب ولا في العالم ديبلوم في تيفيناغ. والخلط بين الحرف واللغة دليل على جهل مركّب، وعلى قابلية كبيرة للاستعمال كأداة في يد الخطاب الذي صنعه ابن كيران وتياره.

الحقيقة التي يجب أن تقال اليوم بلا مجاملة هي أن ابن كيران وحزبه كانوا وما زالوا ضد الأمازيغية.

ضدها فكرياً، وضدها دستورياً، وضدها سياسياً.

ومع ذلك، فقد انتصرت الأمازيغية بنضال مناضليها ومناضلاتها، وبشرعية مطالبها، وبدعم ثابت من صاحب الجلالة.

اي نعم انتصرت الأمازيغية لأنها حق، ولأن هذا البلد لا يُبنى بالإقصاء، ولا بالتحايل السياسي، ولا بالخطابات الشعبوية.

ولذلك نغتنم هذه الفرصة اليوم، وليس غدا، لنقول بكل وضوح لا يقبل اللبس لكل من سولت له نفسه عداء أو استغلال الأمازيغية، أن الأمازيغية ليست مزاجاً سياسياً، ولا ورقة انتخابية، ولا موضوعاً لتصريحات تضليلية ومرتجفة.

إنها لغة رسمية، وهوية وطنية، وجزء كبير من عمق المغرب وإفريقيا وستظل كذلك إلى أن يرث الله هذه الأرض ومن عليها.

هيئة التحرير:
رشيد راخا (راحة)
رشيدة إمرزيك
منتصر أحولي (إثري)
خيرالدين الجامعي
نادية بودرة

الإخراج الفني:
رشيدة إمرزيك

القسم التقني:
خيرالدين الجامعي

السكرتارية:
رشيدة اجنايني

ملف الصحافة:
- الإيداع القانوني: 2001/0008
- الترقيم الدولي: 1476-1114
- رقم اللجنة الثنائية للصحافة المكتوبة أ.م.ش 046-06

الإدارة والتحرير:
5 زنقة دكار الشقة 7 المحيط - الرباط
هاتف/فاكس: 83 72 72 37 05

البريد الإلكتروني:
amadalamazigh@yahoo.fr

الموقع الإلكتروني:
www.amazigh.press

السحب:
مجموعة ماروك سوار

التوزيع:
سابريس

الجريدة تصدر عن شركة:
EDITIONS AMAZIGH

Editeur:
Rachid RAHA
- R.C.: 53673
- Patente: 26310542
- I.F.: 3303407
- CNSS: 659.76.13

Compte Bancaire:
BANK OF AFRICA
011.810.00.00.45.210.00.20703.89

سحب من هذا العدد:
10.000 نسخة

أكثر من 22 سنة في خدمة الأمازيغية

22

www.amazigh.press

المديرة المسؤولة:
أمينة الحاج حماد
أكدورت ابن الشيخ

المهرجان الدولي للسينما والهجرة يحول "عاصمة سوس" إلى فضاء سنوي للتفكير الجماعي في قضايا الهجرة بلغة السينما والإنسان

أسبوع من العروض السينمائية واللقاءات الفكرية حول مواضيع الهجرة والسينما

أكادير: منتصر إثري

لم يكن إسدال الستار على فعاليات الدورة الحادية والعشرين للمهرجان الدولي للسينما والهجرة بمدينة أكادير، مساء السبت 13 دجنبر 2025، مجرد ختام لتظاهرة فنية عابرة، بل تتويجًا لمسار ثقافي راكمه المهرجان على مدى أكثر من عقدين، جعل من المدينة فضاءً سنويًا للتفكير الجماعي في قضايا الهجرة بلغة السينما والإنسان.

وخلال هذه الدورة، أكدت أكادير موقعها كعاصمة ثقافية تحتضن النقاش حول الهجرة في أبعادها الإنسانية والسياسية والهوياتية، من خلال اختيارات فنية تعكس نضجًا واضحًا في برمجة المهرجان ورهاناته الثقافية.

كما تميّزت الدورة الـ21 بتحول لافت في المعالجة السينمائية لموضوع الهجرة، حيث غابت الصور النمطية المرتبطة بـ"قوارب الموت" والبؤس الإنساني، لصالح أعمال سينمائية تعيد طرح السؤال من زوايا الذاكرة والهوية والوجود.

وجاء تتويج الفيلم الفرنسي/الفلسطيني "جزر فلسطين" بالجائزة الكبرى للفيلم القصير، والفيلم المغربي "البحر البعيد" بالجائزة الكبرى للفيلم الطويل، ليؤكد هذا المنحى الجديد. فالفيلم الفلسطيني ربط الهجرة بالتهجير القسري والشتات، مقدّمًا قراءة إنسانية وسياسية لمعاناة شعب ما زال يبحث عن حقه في الأرض والوجود. أما فيلم سعيد حميش، فقد عالج تجربة الهجرة من "الضفة الأخرى"، كاشفًا عن صراعات الهوية والاندماج والاقتلاع النفسي، حيث لا تمثل الهجرة نهاية الرحلة، بل بدايتها المعقّدة.

وعلى مستوى الاختيارات الرمزية، حمل اختيار دولة أنغولا ضيف شرف هذه الدورة، إلى جانب إحداث جائزة تحمل اسم السينمائي البنيني الراحل «بولان سومانو فييرا»، دلالات ثقافية وسياسية عميقة، تعكس توجه المغرب نحو ترسيخ عمقه الإفريقي عبر الثقافة والفنون.

ولم يقتصر الحضور الإفريقي على العروض فقط، بل شمل أيضًا رئاسة وعضوية لجان التحكيم، بمشاركة سينمائيين من أنغولا والسنغال ومدغشقر، في خطوة تعزز منطق الحوار «جنوب–جنوب»، وتكسر هيمنة المركزية الغربية في تقييم الإبداع السينمائي، لتصبح أكادير منصة لتلاقي التجارب الإفريقية وتبادل سردياتها الخاصة.

ومن أبرز محطات هذه الدورة، مبادرة "سينما الشاطئ"، التي نقلت العروض السينمائية إلى ساحة تاودا بشاطئ المدينة، في تجربة تروم دمقرطة الولوج إلى الثقافة، وجعل السينما فعلًا جماهيريًا مفتوحًا في الفضاء العمومي.

وتحمل هذه المبادرة بعدًا اجتماعيًا وثقافيًا واضحًا، إذ تسهم في توسيع قاعدة الجمهور، وتكوين ذائقة بصرية لدى فئات لا تصل عادة إلى قاعات العرض، فضلًا عن تعزيز النقاش المجتمعي حول قيم التعايش والتسامح وقبول الآخر.

على مستوى التتويجات، أظهرت نتائج الدورة نضج التجربة السينمائية المغربية، حيث حصدت الأفلام الوطنية عددًا من الجوائز، من بينها جوائز التشخيص التي عادت إلى كل من صفاء الغرباوي، إلياس القدري، وأيوب كريطا، إلى جانب الجائزة الكبرى للفيلم الطويل.

ويعكس هذا الحضور القوي تطور أدوات السرد السينمائي المغربي، وقدرته على منافسة أعمال قادمة من أكثر من عشرين دولة، ما يؤكد أن السينما المغربية باتت تمتلك لغة فنية خاصة بها، قادرة على التفاعل مع القضايا الكونية وفي مقدمتها الهجرة.

وبذلك، تكون الدورة الحادية والعشرون للمهرجان الدولي للسينما والهجرة قد نجحت في تكريس معادلة تجمع بين الجودة الفنية والالتزام الإنساني، وتعزيز موقع أكادير كفضاء لحوار الثقافات وسرديات الهجرة.

ومع إسدال الستار على هذه الدورة، يظل الرهان قائمًا على تحويل هذا التراكم الثقافي إلى رافعة للتفكير في سياسات عمومية أكثر إنصافًا وإنسانية تجاه قضايا الهجرة، استلهامًا مما عرضته شاشات أكادير من قصص وآلام وآمال مشتركة.

تخصيص لجنة "نقاد السينما" باسم المخرج البنيني الراحل بولان سومانو فييرا (1925-1987)

الفيلمان "جزر فلسطين" و"البحر البعيد" يتوجان في الدورة الـ21 للمهرجان

تُوِّج الفيلمان "جزر فلسطين" و"البحر البعيد" بالجائزتين الكبريين للمهرجان، ليعكسا جودة الإنتاج السينمائي وإبداعيته في تناول قضية الهجرة من منظور إنساني عميق.

ففي مسابقة الأفلام القصيرة، فاز الفيلم الفلسطيني "جزر فلسطين" بالجائزة الكبرى، بينما نال الفيلم السنغالي «لا توقِظ الطفل» تنويهاً خاصاً من لجنة التحكيم تقديراً لتصويره الإبداعي وعمق رسالته الإنسانية.

أما في مسابقة الأفلام الروائية الطويلة، فقد عادت الجائزة الكبرى إلى فيلم "البحر البعيد" للمخرج المغربي سعيد حميش، الذي اعتبرته لجنة التحكيم عملاً سينمائياً متكاملاً، نجح في نسج قصة إنسانية مؤثرة، مقدماً شهادة سينمائية عميقة عن صعوبات الهجرة وتعقيداتها من منظور إنساني راقٍ.

وحصل أيضًا على جائزة خاصة من لجنة "نقاد السينما" في صنف الأفلام الطويلة، بينما آلت ذات الجائزة، التي تحمل اسم المخرج البنيني الراحل بولان سومانو فييرا، إلى الفيلم الفرنسي-الفلسطيني "جزر فلسطين Palestine Islands".

ولم يقتصر التكريم على الأفلام فحسب، بل شمل الأداء التمثيلي أيضاً، حيث مُنح تنويه خاص للممثلة سومية أكعبون عن أدائها في فيلم "مثل الريح"، في حين عادت جائزة أحسن دور نسائي للممثلة صفاء الغرباوي عن دورها "آية" في الفيلم البلجيكي « Têtes Brûlées»، بينما فاز إلياس القدري بجائزة أحسن دور رجالي عن دوره في فيلم "نوار عشية"، مع أفضل أداء رجالي من نصيب أيوب كريطع عن دوره في فيلم "البحر البعيد"، مجسدًا دور "نور".

كما كانت جوائز الإبداع الفني حاضرة في مجالات الكتابة والإخراج، إذ ذهبت جائزة أحسن سيناريو إلى فيلم "رقصة العقارب" للمخرج داني كوياتيه من بوركينا فاسو، بينما نالت المخرجة التونسية خديجة المكشر جائزة أحسن إخراج عن فيلمها "Belles de nuit" تقديراً لتميز رؤيتها السينمائية ونجاحها في توظيف الصورة والسرد للتعبير عن قضايا الهجرة والإنسانية.

وشكّل هذا الحفل الختامي محطة مهمة لتأكيد المكانة المتميزة للمهرجان على الساحة السينمائية الدولية، كمنصة احترافية تجمع بين السينما والفكر والإنسانية، وتفتح المجال أمام صناع السينما الشباب لتقديم أعمال تحمل رسائل قوية حول الهجرة والتنوع الثقافي وحقوق الإنسان.

وأكد المنظمون أن الدورة الـ21 رسّخت حضور المهرجان كفضاء دولي يلتقي فيه الفنانون والمبدعون والجمهور حول قضية الهجرة باعتبارها موضوعاً إنسانياً عابراً للحدود، ومناسبة لإبراز التنوع الثقافي والفني في السينما المغربية والدولية.

مبارك: المهرجان الدولي للسينما والهجرة بأكادير يعزز دوره كمنصة للسينما وقضايا الهجرة

أكد إدريس مبارك، رئيس المهرجان الدولي للسينما والهجرة، أن دورة 2025 تتزامن مع احتفالات المغرب بذكرى المسيرة الخضراء والانتصارات الدبلوماسية في ملف الوحدة الترابية، مشدداً على أن المهرجان أصبح محطة سنوية مهمة لترسيخ حضور السينما المرتبطة بقضايا الهجرة وتعميق النقاش حولها.

وأشار مبارك إلى أن الدورة الحالية تضمنت مسابقة رسمية للأفلام الطويلة والقصيرة، تركز جميعها على موضوع الهجرة من منظور إنساني وثقافي واجتماعي، إلى جانب عروض خاصة خارج المسابقة، وندوات ولقاءات فكرية وفنية، يشارك فيها أكاديميون ومبدعون لمناقشة قضايا الهجرة ووضعية المغاربة المقيمين بالخارج، في خطوة تهدف إلى توسيع النقاش وتعميق الفهم حول هذه القضية الحيوية.

كما أبرز رئيس المهرجان أن الدورة شهدت تكريم عدد من رواد الفن والسينما المرتبطين بقضايا الهجرة، تكريماً لمساراتهم المهنية وإسهاماتهم الثقافية، ضمن أجواء احتفالية وأكاديمية تعكس الالتزام المستمر للمهرجان بدعم الإبداع السينمائي الملتزم اجتماعياً وإنسانياً.

وعن البعد الدولي لهذه الدورة، أعلن مبارك أن المهرجان اختار هذا العام دولة أنغولا ضيف شرف، مع عرض مجموعة من إنتاجاتها السينمائية بحضور فنانين ودبلوماسيين من هذا البلد الإفريقي، بهدف تعزيز الحوار الثقافي وتبادل الخبرات السينمائية، وتسليط الضوء على التجارب السينمائية الإفريقية التي تطرح قضايا الهجرة والهوية والإنسانية من منظور محلي وعالمي.

وتؤكد هذه الدورة، وفق ما صرح به رئيس المهرجان، أن أكادير أصبحت منصة دولية تجمع صناع السينما والمثقفين والجمهور لمناقشة موضوعات الهجرة وحقوق الإنسان، مع إتاحة الفرصة للأعمال السينمائية ذات البعد الإنساني والاجتماعي لإبراز رسائلها على المستوى الوطني والدولي.

تظاهرة "سينما الشاطئ" ضمن فعاليات المهرجان الدولي للسينما والهجرة

في إطار فعاليات الدورة الحادية والعشرين للمهرجان الدولي للسينما والهجرة، احتضنت ساحة تاودا بمرينا أكادير على مدى يومين تظاهرة موازية تحت عنوان "سينما الشاطئ"، بهدف تقريب الجمهور من التجربة السينمائية وإشراكه مباشرة في فعاليات المهرجان.

وأوضح الفنان حميد أشتوك، أحد منظمي الفعاليات، أن هذه المبادرة، التي تشرف عليها جمعية "المبادرة الثقافية"، تهدف إلى تعزيز البرنامج السينمائي للمهرجان عبر عروض داخل وخارج المسابقة الرسمية في فضاءات متعددة، مع التركيز على الأنشطة الفنية الموازية في الشاطئ لتقديم تجربة سينمائية شاملة ومتنوعة.

وانطلقت فعاليات "سينما الشاطئ" في أمسيات فنية تخللتها فقرات موسيقية وثقافية وكوميدية، شاركت فيها مجموعة من الفرق المحلية، كما تم عرض مجموعة من الأفلام غير المشاركة في المسابقات الرسمية، إلى جانب تكريم عدد من الفنانين والمبدعين، في أجواء تفاعلية واحتفالية مع الجمهور.

ويراهن المهرجان، من خلال تنويع فضاءاته وتوسيع برامجه، على تعزيز حضور السينما في الفضاءات العمومية وإتاحة تجربة فنية أقرب إلى الجمهور، احتفاءً بالإبداع السينمائي وتسليط الضوء على قضايا الهجرة من منظور إنساني وفني.

أكادير تسدل الستار على الدورة الـ21 للمهرجان الدولي للسينما والهجرة

ستة أيام من العروض والندوات والتكريمات كرّست المهرجان منصة سينمائية لقضية الهجرة باعتبارها شأنًا إنسانيًا عابرًا للحدود

أسدل الستار، مساء السبت 13 دجنبر 2025 بمدينة أكادير، على فعاليات الدورة الحادية والعشرين من المهرجان الدولي للسينما والهجرة، التي نُظّمت خلال الفترة الممتدة من 8 إلى 13 دجنبر، بمبادرة من جمعية "المبادرة الثقافية"، في أجواء احتفالية كرّست مكانة هذا الموعد السينمائي كأحد أبرز التظاهرات الثقافية المتخصصة في قضايا الهجرة على الصعيد الوطني.

وعرفت هذه الدورة حضورًا وازنًا لشخصيات بارزة في مجالات الفن والثقافة والإعلام، إلى جانب مشاركة مخرجين ومنتجين وممثلين من المغرب وخارجه، فضلاً عن وفود ثقافية تمثل دولًا متعددة، ما أضفى على المهرجان طابعًا تعدديًا يعكس انفتاحه على تجارب سينمائية وإنسانية متنوعة.

وتميّزت الدورة الـ21 ببرنامج فني غني، شمل مسابقات رسمية للأفلام الروائية الطويلة والقصيرة، ضمّت ما مجموعه 16 فيلمًا (8 أفلام طويلة و8 قصيرة)، أنجزت خلال سنتي 2024 و2025، ومثّلت حوالي عشرين دولة إلى جانب المغرب، حيث قُدّم عدد مهم منها كعروض أولى بمدينة أكادير. وتناولت هذه الأعمال موضوع الهجرة من زوايا مختلفة، مستحضرة أبعادها الإنسانية والاجتماعية والثقافية، ومعاناة المهاجرين وأسئلة الهوية والاندماج والذاكرة.

وتولّت لجنة تحكيم الأفلام الطويلة، برئاسة الروائي والدبلوماسي المغربي عبد القادر الشاوي، وعضوية كل من المخرج الأنغولي دوم بيدرو، والمخرجة الملغاشية مايفا رانايفوجاونا، والمخرج والكاتب البرازيلي سيرجيو تريفاوت، مهمة تقييم الأعمال المتنافسة. كما شهدت هذه الدورة إحداث جائزة نقدية جديدة تحمل اسم

السينمائي والناقد البنيني بولان سومانو فييرا، أشرفت على منحها لجنة يرأسها محمد شويكة، إلى جانب أحمد سيجلماسي وعبد الكريم واكريم.

أما مسابقة الأفلام القصيرة، فقد ترأست لجنة تحكيمها المخرجة الأنغولية بوكاس باسكوال، بعضوية الإعلامية أمينة ابن الشيخ، والصحافي والمسرحي الحسين الشعبي، حيث تم التركيز على تشجيع الأصوات السينمائية الشابة والتجارب الجديدة.

وشكّل تكريم شخصيات سينمائية وحقوقية من أبرز لحظات هذه الدورة، حيث احتفى المهرجان بكل من راما ياد، كاتبة الدولة السابقة للشؤون الخارجية وحقوق الإنسان بالجمهورية الفرنسية، والمخرج والممثل البلجيكي المغربي نبيل بن يدر، والمنتج والمخرج المغربي فؤاد شالا، اعترافًا بإسهاماتهم المهنية والثقافية.

كما تميّزت هذه الدورة بحلول السينما الأنغولية ضيف شرف، من خلال مشاركة وفد من المخرجين الأنغوليين، وتنظيم عروض خاصة، من بينها عرض الفيلم الوثائقي «تاتسو نغيرو» للمخرج دوم بيدرو، في خطوة هدفت إلى التعريف بتجربة سينمائية ناشئة تسعى، رغم التحديات، إلى ترسيخ حضورها على الساحة الدولية عبر إبراز الذاكرة التاريخية والثراء الثقافي واللغوي لأنغولا.

وإلى جانب العروض السينمائية، احتضن المهرجان ندوات فكرية ولقاءات مفتوحة ناقشت قضايا مرتبطة بصورة المهاجر، ودور السينما في الدفاع عن حقوق الإنسان، وأهمية الثقافة في تعزيز الحوار بين الشعوب، ما عزّز النقاش و البعد الفكري للتظاهرة.

ويُذكر أن الدورة الـ21 من المهرجان الدولي للسينما والهجرة نظّمت بشراكة مع ولاية جهة سوس ماسة، ومجلس جهة سوس ماسة، ومجلس عمالة أكادير إداوتنان، والجماعة الترابية لأكادير، ومجلس الجالية المغربية بالخارج، والمركز السينمائي المغربي، والوكالة الوطنية لتنمية الواحات ومناطق شجر الأركان، والمجلس الجهوي للسياحة، والجمعية الجهوية للصناعة الفندقية، وجامعة ابن زهر، وغرفة التجارة والصناعة والخدمات، إضافة إلى عدد من منظمات المجتمع المدني وشركاء مؤسساتيين من القطاعين العام والخاص.

إعلاميون أمازيغ يناقشون تمثلات الأمازيغي في المشهد السمعي البصري المغربي

الراخا: الإعلام العمومي لا يحترم دفتر التحملات

ابن الشيخ: الحاجة اليوم إلى قنوات أمازيغية

الطالب علي: الإعلام الوطني الناطق بالأمازيغية مرّ بمراحل صعبة

ذ. عبدالله الطالب علي

ذة. أمينة ابن الشيخ

ذ. رشيد الراخا

● منتصر إثري

في سياق فعاليات الدورة الحادية والعشرين للمهرجان الدولي للسينما والهجرة، احتضنت غرفة التجارة والصناعة والخدمات لجهة سوس ماسة ندوة فكرية حملت عنوان "صورة الأمازيغي في المشهد السمعي البصري المغربي"، بمشاركة ثلة من الإعلاميين والفاعلين الأمازيغيين، ويتعلق الأمر بأمينة ابن الشيخ، مديرة جريدة "العالم الأمازيغي"، وعبد الله الطالب علي، مدير القنوات الأمازيغية، إلى جانب رشيد الراخا، رئيس التجمع العالمي الأمازيغي.

وشكّلت هذه الندوة محطة فكرية وإعلامية مهمة لفتح نقاش معمّق حول مكانة الأمازيغية في الإعلام العمومي، وصورة الأمازيغي كما تُقدَّم في الإنتاجات السمعية البصرية الوطنية، سواء الإخبارية أو الدرامية أو الوثائقية. كما تناول المتدخلون مظاهر الخلل والقصور التي لا تزال تطبع هذا الحضور، رغم المكتسبات الدستورية والقانونية التي راكمها الملف الأمازيغي خلال السنوات الأخيرة.

وسلّطت المداخلات الضوء على الإكراهات المؤسساتية والمهنية التي تواجه الإعلام الناطق بالأمازيغية، من قبيل محدودية العرض، وضعف التنوع في المضامين، وهيمنة الصور النمطية، فضلاً عن إشكالية احترام دفاتر التحملات، وتكافؤ الفرص في الإنتاج والتوزيع داخل القطب العمومي.

كما كانت الندوة مناسبة لاستحضار مسار الإعلام الأمازيغي، والتحولات التي عرفها منذ بداياته الأولى، وصولاً إلى المرحلة الراهنة، مع التأكيد على الحاجة الملحّة إلى رؤية إعلامية واضحة تضمن تمثيلاً منصفًا للأمازيغية، وتُكرّس إعلامًا تعدديًا يعكس الغنى الثقافي واللغوي للمغرب، ويستجيب لتطلعات الجمهور الأمازيغي داخل الوطن وخارجه.

*الراخا ينتقد عدم احترام دفاتر التحملات في الإعلام العمومي

وجّه رشيد الراخا، رئيس التجمع العالمي الأمازيغي، انتقادات حادّة لما وصفه بـ"عدم احترام القنوات العمومية لدفاتر التحملات"، خاصة في الشق المتعلق بتخصيص 30 في المئة من البرمجة للإنتاج والمحتوى الأمازيغي، معتبراً أن هذا الالتزام الدستوري والقانوني ما يزال بعيداً عن التطبيق الفعلي على مستوى عدد من القنوات العمومية.

وقدم الراخا، خلال مداخلته، سرداً كرونولوجياً مفصّلاً للسياق التاريخي الذي رافق إخراج القناة الأمازيغية الثامنة إلى حيّز الوجود، مستحضراً نضالات الحركة الأمازيغية منذ سنوات طويلة من أجل إقرار قناة عمومية ناطقة بالأمازيغية، ومبرزاً أن هذا المكسب لم يكن منّة من أحد، بل ثمرة مسار طويل من الترافع المدني والثقافي.

وانتقد رئيس التجمع العالمي الأمازيغي غياب برامج أمازيغية موجّهة للجالية المغاربية المقيمة بالخارج، معتبراً أن الإعلام العمومي لا يعكس بالشكل الكافي اهتمامات وانتظارات ملايين المغاربة والأمازيغ المقيمين في أوروبا وغيرها من مناطق العالم.

كما عبّر عن أسفه لغياب برامج تلفزيونية متخصصة في التاريخ والآثار والأركيولوجيا، منتقداً طريقة انتقاء المشاريع وطلبات العروض، التي قال إنها لا تنسجم مع غنى المغرب الحضاري، مؤكداً أن "المغرب كنز ثقافي وتاريخي وأركيولوجي حقيقي"، يمتد من مواقع ما قبل التاريخ مثل إيغود، وصولاً إلى المعالم الأثرية الأصيلة التي تزخر بها مختلف جهات المملكة.

وفي هذا السياق، استحضر الراخا الرسالة التي وجّهتها مديرة جريدة "العالم الأمازيغي" إلى جلالة الملك، ملتمسة فيها تخصيص ميزانية خاصة لإطلاق القناة الأمازيغية، موضحاً أن التوجيه الملكي استجاب لهذا المطلب، ما مكّن القناة من الانطلاق الفعلي، معتبراً ذلك دليلاً على أن الإرادة الملكية كانت ولا تزال عاملاً حاسماً في دعم المسار الأمازيغي داخل الإعلام العمومي.

وختم رشيد الراخا مداخلته بالتأكيد على أن المرحلة الحالية تتطلب "انتقالاً من الاعتراف إلى التفعيل"، داعياً إلى تمكين حقيقي للإعلام الأمازيغي، على أساس احترام دفاتر التحملات، وضمان العدالة اللغوية والثقافية، وتوسيع الفضاء الإعلامي الأمازيغي ليعكس العمق الحضاري للمغرب في ماضيه وحاضره.

* ابن الشيخ: الحاجة اليوم لقنوات أمازيغية وطنية وجهوية

أكدت الإعلامية الأمازيغية أمينة ابن الشيخ، أن إحداث قناة أمازيغية كان مطلباً مشروعاً للحركة الأمازيغية، مشددة على أن القنوات العمومية كان يفترض أن تحترم دفاتر التحملات المنظمة للإعلام العمومي، وهو ما لم يتحقق، باستثناء قناة تمازيغت التي اعتبرتها تحترم هذه الالتزامات".

وأوضحت ابن الشيخ، خلال مداخلتها، أن القناة الأمازيغية تعكس ما وصلت إليه الأمازيغية بعد الخطاب الملكي الذي فتح ورشاً وطنياً واسعاً للنهوض بالثقافة الأمازيغية، معتبرة أن هذا الورش "ضروري ومفتوح" ويجب أن يمنح للأمازيغية مكانتها المستحقة داخل الإعلام العمومي.

وفي سياق حديثها عن اللجنة التي شاركت فيها، أبرزت أن الهدف الأساسي كان توحيد الرؤية حول الأمازيغية، واستحضرت تجارب دولية مثل كاتالونيا والباسك وكاليسيا، حيث الإعلام الجهوي يلعب دوراً مركزياً في حماية اللغات والثقافات المحلية.

وانتقدت ابن الشيخ بشدة لجوء بعض البرامج إلى دبلجة المضامين من تعبير أمازيغي إلى آخر، معتبرة ذلك "خطراً لغوياً وثقافياً"، ولا معنى له من الناحية العلمية والأكاديمية، فضلاً عن كلفته المالية المرتفعة، مؤكدة أنه "لا يمكن دبلجة الأمازيغية إلى الأمازيغية"، لأن لكل منطقة خصوصيتها ولسانها، والهدف هو أن يتعرّف الأمازيغي في سوس على تعبيرات الريف والأطلس، والعكس صحيح، لبناء فهم مشترك وتواصل طبيعي بين المتحدثين.

وأشارت إلى أن الإذاعة الأمازيغية عاشت منذ فترة الحماية نوعاً من التقسيم الجهوي بين الريف والأطلس وسوس، وهو تقسيم قالت إن الأمازيغ "عانوا من آثاره لسنوات طويلة"، معتبرة أن من واجب المؤسسة العمومية اليوم ضمان تكافؤ الفرص بين مختلف التعابير والجهات.

وأكدت أمينة ابن الشيخ أن النقاش حول الحكم الذاتي في الصحراء يفتح أفقاً أوسع للتفكير في نماذج تدبير جهوي ديمقراطي، مشيرة إلى أن "التجمع العالمي الأمازيغي" يتوفر على "ميثاق تامازغا" الذي يحترم سيادة الدول وحدودها، ويدعو في الوقت نفسه إلى حرية التنقل داخل شمال إفريقيا، معتبرة أن النضال الأمازيغي ظل دائماً منخرطاً في الدفاع عن الحكم الذاتي للجهات في إطار الوحدة الوطنية.

ووَصفت قناة "تمازيغت" بأنها "طاجين صغير يريد الجميع أن يأكل منه"، في إشارة إلى محدودية إمكانياتها وكثرة الانتظارات الملقاة على عاتقها، معتبرة أن قناة واحدة غير كافية للإنتاج والبث واستيعاب طاقات المبدعين، ما يستدعي، حسب رأيها، إحداث قنوات أمازيغية وطنية وأخرى جهوية

تحترم الخصوصيات التاريخية والثقافية.

ودعت إلى أن يعامل الإعلام العمومي اللغات بالتساوي، بين العربية والأمازيغية واللغات الأجنبية، مؤكدة أن النضال الأمازيغي كان يطالب بتطوير والنهوض باللغة لأن الأجيال السابقة لم تكن تعرف لغتها، لكن التحدي الجديد اليوم هو أن عدداً من المواطنين لا يفهمون الأمازيغية المعيارية، ما يفرض العمل على تطويرها وتكثيف حضور مختلف التعابير في الإعلام حتى تصبح مفهومة لدى الجميع.

وأكدت أن القنوات الأمازيغية الجهوية ستكون مرآة حقيقية لخصوصيات الجهات، ومنصة للإنتاج والإبداع، داعية إلى إنتاج أفلام وأعمال تجمع بين مختلف التعبيرات الأمازيغية باعتبار ذلك "غنىً لغوياً وثقافياً" يجب الاستثمار فيه.

وختمت الإعلامية الأمازيغية بالدعوة إلى إدماج الأمازيغية بشكل حقيقي في مسالك التكوين في معاهد المسرح والسمعي البصري، معتبرة أنه "لا يمكن لأي مبدع أن يلم بالثقافة المغربية دون معرفة حقيقية بالأمازيغية".

*الطالب علي: القنوات الأمازيغية تعد "مكسباً مغربياً استثنائياً"

أكد عبد الله الطالب علي، مدير القنوات الأمازيغية بالإذاعة والتلفزيون، أن الإعلام الوطني الناطق بالأمازيغية مرّ بمراحل صعبة منذ انطلاق الإذاعة الأمازيغية سنة 1938، وصولاً إلى التحولات الكبرى التي عرفها القطاع في بداية التسعينيات، ثم محطة سنة 2002 التي شكّلت منعطفًا حاسمًا بعد الخطاب الملكي الداعي إلى تحرير القطاع السمعي البصري، وهو القرار الذي فتح الباب لما سماه "مرحلة التمكين الحقيقي للإعلام الأمازيغي".

وأوضح المسؤول الإعلامي، أن القنوات الأمازيغية استفادت من تجارب دولية، وتمكنت منذ سنة 2002 من تحقيق مكاسب مهمة بفضل الاستماع لمطالب الحركة الثقافية الأمازيغية، التي وصف دورها بالمحوري في الوصول إلى ما تحقق اليوم من مكتسبات.

وشدد الطالب علي على أن انتقاد الإعلام العمومي "بشكل مطلق غير منصف"، مؤكداً أن أبرز التحولات والمكاسب تحققت خلال عهد الملك محمد السادس، في إطار إرادة ملكية واضحة لتطوير الإعلام العمومي.

وأشار إلى أن القنوات العمومية هي قنوات وطنية عمومية، وليست قنوات قضائية، وتحقق نسب مشاهدة مرتفعة على مستوى إفريقيا والشرق الأوسط، مضيفاً أن المغاربة داخل الوطن وخارجه يتابعون بشكل واسع البرامج الوطنية عبر الإذاعة والتلفزيون.

وبخصوص الإطار القانوني، أوضح أن المشرّع المغربي حرّر دفاتر التحملات بقناعة وطنية، وقرّر منح القنوات الأمازيغية نفس الوضع القانوني لباقي القنوات العمومية. مضيفا أن الانتقال إلى البث على مدار 24 ساعة رهين بتوفير ميزانية مستقلة، مشيراً إلى أن تجربة فرض البث على مدار الساعة في فترة سابقة لم تكن مرفوقة بتمويل كافٍ، ما أثر على جودة الإنتاج.

وكشف المسؤول أن القناة الأمازيغية تُعدّ القناة العمومية التي تتوفر على 24 برنامجاً من الإنتاج الداخلي، وأن طاقمها قادر تقنياً وبشرياً على تغطية البث على مدار 24 ساعة، مع الالتزام ببث نفس البرامج بمختلف التعابير الأمازيغية، وفق الشروط المنصوص عليها في دفاتر التحملات.

وأكد أنه تم إنهاء العمل بالدبلجة في البرامج العامة، مع الإبقاء عليها في الأعمال الدرامية حيث تفرضها الضرورات الفنية، مشيراً إلى أنه تم فرض استعمال أبجدية تيفيناغ في السيناريوهات والمشاريع، وإدراج الترجمة المكتوبة ضمن الالتزامات القانونية.

كما نفى وجود "الكيطو"، وفي ما يتعلق بالجالية المغربية بالخارج، أوضح أن القناة تتوفر على حضور قوي على "يوتيوب"، ويتابعها مغاربة المهجر في فرنسا وإسبانيا وألمانيا وهولندا، مع برمجة موجهة للجالية حسب الإمكانيات المتاحة.

وعلى مستوى الإنتاج الدرامي، أكد أن سنة 2013 عرفت أول طلب عروض، رغم ما سجله من تكرار في المواضيع ونمطية في الأعمال، قبل أن يتم، رفع عدد الإنتاجات من 3 إلى 6 أفلام و6 مسلسلات سنوياً، بقرار ودعم من الرئيس المدير العام.

وكشف أن السنة الجارية ستشهد إنتاج مسلسل درامي بالجنوب الشرقي، في إطار استراتيجية رفع جودة الدراما الأمازيغية والخروج من النمطية التقليدية لأعمال سوس، داعياً إلى تجديد المضامين والجرأة في الطرح الدرامي.

وختم عبد الله الطالب علي مداخلته بالتأكيد على أن تجربة القنوات الأمازيغية تُعد "مكسباً مغربياً استثنائياً"، مقارنة بتجارب إقليمية ودولية.

L'arabo-intégrisme : une idéologie mortifère

Par : Moha Moukhlis

Il y a des idéologies si destructrices et si ravageuses qu'il faudrait les combattre de façon permanente. L'arabo-intégrisme qui ronge les sociétés d'Afrique du Nord, du Moyen Orient et de contrées en Asie et en Afrique est fort nuisible à l'Homme, à la faune et à la flore. Le peuple afghan en souffre toujours le martyr ; le Darfour en est victime, les Coptes d'Egypte sont l'objet de sa haine, le Nigeria est le théâtre de ses massacres… C'est la négation même de la vie, de la nature et de la diversité. Du nazisme enrobé de religion. Il suffit de ne pas appartenir au troupeau qui bêle pendant qu'il est traîné vers l'abattoir, pour qu'elle vous mette à l'index. Cette topique est l'incarnation de l'Absolu, dans tout domaine. Lui avoir laissé la liberté nous a coûté beaucoup en carnage culturel, humain et linguistique.

Benkirane en constitue un prototype sur le plan idéologique : il est exaspéré par les avancées réalisées par l'Amazighe. Il va même jusqu'à narguer la décision Royale qui consacre le tifinaghe comme caractère officiel pour écrire et enseigner l'amazighe. Le chef du Gouvernement, M. Akhnouch, un amazighe du Sous, est son obsession quotidienne qui l'empêche de dormir. Il fantasme sur la Chari'a qu'il veut imposer . Ses délires de psychopathe sont la risée des citoyens…Israel est l'objet de sa détestation et de son antisémitisme. Son bras droit associatif Attajdir Wa Alislah, organisent des séminaires d'embrigadement pour cultiver la haine des juifs et former la future meute de kamikazes.

Mais Benkirane est un hypocrite, un démagogue avéré, un phénomène rhétorique. S'il tient tant à sa Palestine, il n'a qu'à joindre ses logorrhées aux actes. Par exemple, se faire procurer une ceinture explosive auprès de ses paires Turks et, pourquoi pas, aller se faire éclater à Tel avive ou Jérusalem par exemple. Et son geste héroïque le propulsera instantanément dans le Jardin d'Eden où coule des rigoles de façon permanente : il jouira des soixante-dix vierges et boira le vin messianique que lui serviront des éphèbes dans des verres de cristal… Personne n'a rien demandé à Benkirane. Alors qu'il se taise. Qu'il se la ferme. Qu'il garde ses prédications et son tarbouch de violoniste pour ses veillées andalouses…

Parler de famine, de dilapidation, de corruption et de tous autres problèmes, c'est peu dire à côté de cet hydre exogène qui se nourrit de racisme, de xénophobie, d'arabotalitarisme, de têtes tranchées, de tortures, de sodomisation, de pédophilie, de bébés enfournés, de femmes violées et tuées, de fratricides et de parricides au nom de la religion et du fantasme d'une grande nation. La bête est méchante, et doit être enfermée et gardée par un dresseur armé d'un fouet.

Si bien que cette gangrène et ce cancer ont pu se rendre libre pendant plusieurs décennies. Avec la complicité d'une kyrielle de démagogues et de politicards véreux biberonnés par le Qatar, Kadhafi et autres satrapes arabiste. Et le silence complice des nations civilisées. Belle erreur… ! Les retombées sont fatales ; elle a non seulement transformé l'intérieur de son parc de cloaque d'immondices mais aussi entaché le reste du monde où qu'elle aille. Un véritable fléau qui menace la civilisation planétaire. On parle de « nation » ! Qualifier de nation des pays d'hyènes et de charognards est un blasphème pour l'humanité et aussi pour les fourmis et les abeilles.

La pègre, qui, chez nous, peut prendre tantôt la balance tantôt la rose, la lanterne comme symboles ou tantôt s'habille de qamis ou de bourka navigue à vue. Elle n'a plus de raison. Sa raison est désamorcée. Sa raison s'est égarée dans les méandres et les replis les plus obscurs de cerveaux tapissés de haine et de mépris pour les Autres. C'est un vampire qui vit d'obscurité et de ténèbres. De sang. Une « créature » maléfique qui nous vient des âges primitifs et des cavernes.

L'arabo-intégrisme est une résurgence du passé. Ses prédicateurs sont crispés sur l'obligation d'un retour à la « pureté originelle ». Vielle de plus de mille ans. Ils prônent un mode de vie semblable à celui qui a existé chez les bédouins pasteurs en Arabie au VII siècle. Un modèle théocratique, misogyne et esclavagiste. C'est la schizophrénie qui structure leur rapport au réel. Ce sont des malades mentaux quiavaient accédé et rêvent de retourner à la gestion de la chose publique. Pour eux, l'Autre (le Berbère, le Kurde, le Copte, le Juif, l'Occidental…) est l'objet d'une obsession permanente. Comme le juif pour les nazis. Il serait l'incarnation du diable et de tous les complots. Ce sont les ennemis des intellectuels et de la culture. Ce sont des tueurs, des assassins. Halabcha au Kurdistan témoigne. Le Darfour au Soudan a dévoilé leur sinistre visage démoniaque. Des spécialistes du détournement systématique. De l'histoire des Autres d'abord. Des fossoyeurs. Ensuite des avions. De la morale et de l'éthique.

La culture arabo-intégriste est malade de sa haine de l'Autre, c'est une culture qui développe une vision perverse du genre humain. L'Autre n'est pas un prochain à aimer, à approcher, il est l'incarnation du Mal absolu dont Israël, les Etats-Unis, les Amazighs, les Assyriens, les Kurdes, les Coptes …sont les prototypes. Son univers est celui du mensonge, de l'hypocrisie accompagné de systèmes totalitaires ancré dans la corruption, la dissimulation (ttaqiyya) et le double et triple langage. L'arabo-intégriste, dont le Hamas, le Hezbollah, le PJD et les autres cadres politiques arabo-baathistes et staliniens sont l'incarnation, se base sur un credo : hors de l'idéologie intégriste, point de salut. Dans le préambule de la Charte du Hamas, le « combat contre les juifs » est la centralité qui doit être concrétisée « jusqu'à ce que les ennemis soient vaincus et que la victoire d'Allah soit établie ».

Plus explicite, l'article 7 de cette Charte diabolique, cite un hadith attribué au prophète de l'islam : « L'heure (de la résurrection) ne viendra avant que les Musulmans ne combattent les juifs et les tuent, jusqu'à ce que les juifs se cachent derrière des rochers et des arbres, et ceux-ci appelleront : O Musulman, il y a un juif derrière moi, viens et tue-le ». Pour le Hamas et ceux qui ont font leur modèle, le combat conte le juif est un impératif eschatologique. Il ne se limite pas à la « libération » de la Palestine, il est la condition sine qua none pour l'avènement de la Fin du monde. L'antisémitisme constitue le cœur de la doctrine du Hamas et ses ramifications.

En fait, la démocratie et la globalisation ont bousculé et refaçonné l'imaginaire des visions sont perturbées. Les repères vacillent. La mutation planétaire est en marche. L'arabo-intégrisme, déboussolé, opte pour le repli autour de ses minarets et se réfugie dans le passé qui le gave d'un discours exégétique obsolète et anachronique. Il adopte une posture anachronique : vivre en proximité avec le passé lointain, rêvé et fantasmé et distanciation par rapport au présent, au réel devenu insupportable, non maîtrisable et occultation du futur où s'inscrit le devenir. Pour l'arabo-intégrisme, péril contagieux, la glorification maladive du passé est instituée comme grille de valeur exclusive. Le passé obsolète est érigé en modèle ultime niant toute possibilité d'évolution. Le monde arabe et son idéologie arabo-intégriste et islamo-fasciste est en déroute, et cultive un discours utopique. Son système protectionniste despotique s'effrite. La vie en autarcie est devenue un mirage. La vie se fait « à découvert », exposé au regard de l'Autre. Pour survivre, le monde arabe est tenu d'apprendre à vivre d'amour, apprendre à construire des routes, des hôpitaux pour soigner, des écoles pour enseigner, qui ne doivent pas servir d'abris à caches d'armes. Il est invité à mobiliser ses énergies pour construire et non à détruire pour pouvoir retrouver sa place au sein de l'humanité. Un rêve et une alternative sans lesquels les Arabo-intégristes risquent d'être relégué aux oubliettes.

L'extrémisme essentialiste qui menace «le renouveau panafricain»

Le neuvième Congrès panafricain, qui s'ouvre cette semaine à Lomé, s'annonce comme un test décisif pour un panafricanisme en quête de pertinence. Dans un contexte mondial en recomposition, il devra montrer s'il peut encore canaliser l'énergie d'une jeunesse africaine exigeant une place plus claire, plus forte et plus stratégique pour le continent sur la scène internationale.

Depuis quelques années, un nouveau courant se réclamant du panafricanisme gagne en visibilité. Porté par des voix radicales, il s'illustre par une rhétorique simplificatrice où les défis complexes du continent sont ramenés à une opposition binaire entre le « Noir » et le « Blanc ». Cette vision essentialiste, qui prétend défendre l'Afrique, finit paradoxalement par l'enfermer dans une lecture réductrice et parfois ouvertement raciale du monde.

En érigeant l'expression « continent noir » en vérité absolue, ces militants révèlent les limites de leur projet politique. Ils gomment une partie essentielle de l'histoire africaine et ignorent des figures emblématiques, de Massinissa à Jugurtha, jusqu'à Saint Augustin, dont l'africanité dérange la construction idéologique qu'ils cherchent à imposer. Leur discours homogénéisant travestit la complexité d'un continent qui fut, et demeure, un carrefour civilisationnel fondamental pour l'humanité.

Plus inquiétant encore : certains régimes africains semblent séduits par ces discours radicaux. Pensant y trouver une légitimation politique ou un ressort mobilisateur, ils accordent une influence démesurée à des idéologues dont les postures frôlent l'imposture. En réalité, cette complaisance trahit un vide idéologique et l'absence de perspectives structurantes à offrir aux populations. Elle risque surtout d'entraver l'ambition affichée d'ouverture au monde et de participation constructive au concert des nations.

Ces entrepreneurs identitaires exploitent habilement les frustrations d'une partie de la jeunesse africaine, partagée entre un sentiment d'injustice historique et les difficultés à trouver leur place dans un environnement mondialisé. Mais leur offre politique, fondée sur la rancœur et la racialisation systématique des rapports humains, n'apporte aucune réponse aux défis concrets : gouvernance, éducation, sécurité, inclusion économique, justice sociale.

Au Burkina Faso, le recours opportuniste à la figure de Thomas Sankara illustre cette instrumentalisation mémorielle. Au Mali, la mise en avant des tensions autour de l'Azawad ou du Macina révèle une volonté d'exacerber les fractures plutôt que de chercher des solutions durables. Au Niger, enfin, ces marchands d'illusions se heurtent au rejet d'une partie de la jeunesse qui refuse d'être enfermée dans un discours racialisant, éloigné de ses aspirations quotidiennes.

Pourtant, les aspirations souverainistes portées aujourd'hui par de nombreux Africains sont légitimes. La volonté de rompre avec un ordre international inéquitable, qui a longtemps entravé le potentiel de la jeunesse du continent, mérite d'être entendue. Mais cette quête ne peut porter ses fruits sans une introspection lucide : l'Afrique doit aussi affronter ses propres contradictions, ses blocages internes, ses fragilités institutionnelles. Ce sont précisément ces failles que certains acteurs extérieurs continuent d'exploiter pour maintenir des relations asymétriques auxquelles ils sont pourtant censés mettre un terme.

Il appartient désormais aux peuples africains de construire un nouveau regard sur eux-mêmes et sur le monde, un regard endogène, pragmatique et décomplexé. L'héritage colonial doit être analysé sans complaisance, mais il ne saurait servir d'alibi à une pensée qui refuse la nuance et fige l'Afrique dans un rôle de victime éternelle. Comprendre les ressorts historiques de la domination est indispensable ; s'y enfermer, dangereux.

Le panafricanisme, s'il veut retrouver sa force émancipatrice, doit renouer avec ses fondements : l'unité, la justice, l'ouverture, la créativité politique. Certainement pas avec l'essentialisme racial qui en trahit l'esprit.

❊ Consultant & Président de l'Organisation de la Diaspora Touarègue en Europe (ODTE) Tanat

Rabat accueille la première Conférence internationale dédiée aux victimes africaines du terrorisme

Les travaux de la première Conférence internationale dédiée aux victimes africaines du terrorisme, organisée par le ministère des Affaires étrangères, de la Coopération Africaine et des Marocains résidant à l'étranger, avec le soutien du Bureau des Nations unies pour la Lutte contre le Terrorisme (UNOCT), se sont ouverts, aujourd'hui mardi 2 décembre à Rabat, ayant comme objectif principal de mettre au premier plan les conséquences humaines du terrorisme en Afrique et de renforcer les mécanismes de soutien et de résilience au niveau du continent, en plaçant les victimes africaines du terrorisme au cœur des débats stratégiques sur la prévention et la lutte contre l'extrémisme violent.

Cette inédite Conférence compte avec la participation des représentants de gouvernements africains, d'organisations internationales et régionales, ainsi que d'associations de victimes africaines du terrorisme, des chercheurs et des experts spécialisés, et porte sur le rôle essentiel que peuvent jouer les survivants dans les initiatives de prévention et de résilience, à travers leurs témoignages, leur expérience et leur participation à la reconstruction des communautés touchées.

L'allocution inaugurale de M. le Ministre Nasser Bourita a insisté sur l'adoption d'une approche africaine ambitieuse et déterminée, fondée sur la dignité des victimes du terrorisme, la justice et une véritable responsabilité collective face à la recrudescence de la menace terroriste en Afrique. Il a affirmé que cette rencontre continentale marque une étape cruciale pour refonder les stratégies africaines en plaçant les survivants au cœur des politiques publiques et des efforts collectifs de lutte contre l'extrémisme violent.

De même, il a insisté sur la nécessité de reconnaître les victimes non seulement comme des personnes nécessitant un accompagnement, mais également comme des acteurs essentiels de prévention, de résilience, pouvant contribuer directement à l'élaboration de réponses africaines plus humaines, plus efficaces et plus ancrées dans les réalités du terrain. Tout en rappelant que l'Afrique demeure la région la plus touchée par le terrorisme, avec une intensification notable des attaques, notamment dans le Sahel et en Afrique de l'Ouest, où ces violences ont causé des milliers de victimes et provoqué des déplacements massifs, la déscolarisation, la destruction de communautés entières et l'effritement de la cohésion sociale.

Il a déclaré que « Le terrorisme n'est pas un simple événement passager mais plutôt une déchirure du tissu social, un affaiblissement des économies locales, et une tentative systématique d'implanter le désespoir et de faire perdre le sentiment de sécurité« , évoquant des communautés déplacées, des familles brisées, et des jeunesses privées d'avenir.

La Déclaration insiste par ailleurs sur l'importance de la coopération entre les États africains et les entités des Nations Unies, à travers l'échange d'expertise, la formation et la mobilisation de partenaires internationaux.

Voici le contenu de la Déclaration de Rabat :

«Nous, Etats Membres participants, organisations régionales et internationales, représentants du Système des Nations Unies, de la société civile et experts, réunis à Rabat, Royaume du Maroc, à l'occasion de la Conférence sur les victimes africaines du terrorisme ;

Condamnant tous les actes de terrorisme, sous toutes leurs formes et manifestations, en tant qu'actes criminels et injustifiables, et réaffirmant que les mesures de lutte contre le terrorisme doivent pleinement respecter le droit international, y compris le droit international des droits de l'homme et le droit international humanitaire ;

Rappelant la Stratégie antiterroriste mondiale des Nations Unies (A/RES/60/288) et ses réexamens successifs, en particulier le Huitième examen (A/RES/77/298, 2023), qui soulignent l'importance de préserver les droits et la dignité des victimes du terrorisme et de garantir leur participation effective aux efforts de lutte contre le terrorisme ;

Réaffirmant les résolutions A/RES/73/305 et A/RES/72/165 de l'Assemblée Générale des Nations Unies, ainsi que les résolutions connexes appelant à la justice, à la reconnaissance, à l'assistance et à la réparation en faveur des victimes du terrorisme, et mettant en avant la nécessité de renforcer la coopération internationale ;

Prenant en considération les dispositions pertinentes relatives aux victimes du terrorisme figurant dans les résolutions 2178 (2014) et 2396 (2017) du Conseil de sécurité, qui exhortent les États Membres à adopter des mesures garantissant la protection, l'assistance et la participation des victimes, y compris dans les procédures judiciaires ;

Reconnaissant que l'Afrique représente aujourd'hui plus de la moitié des décès liés au terrorisme dans le monde et que la situation des victimes à travers le continent, femmes, hommes, enfants, personnes déplacées et communautés locales, demeure souvent marquée par des besoins variés en matière de reconnaissance, de soutien et d'accompagnement, ce qui met en évidence l'importance de renforcer les efforts collectifs en leur faveur ;

Notant avec appréciation le rôle du Bureau des Nations Unies de la lutte contre le terrorisme (UNOCT) et de son Programme mondial d'appui aux victimes du terrorisme dans la promotion des droits et de la dignité des victimes, ainsi que dans le renforcement de la coopération internationale en leur soutien ;

Nous déclarons par la présente notre engagement à :

Reconnaître et défendre les droits inhérents de toutes les victimes du terrorisme à la vérité, à la justice, à la reconnaissance, à la mémoire et à la réparation, et à assurer qu'elles soient traitées avec dignité et respect à toutes les étapes de la réponse et du relèvement ;

Encourager les Etats Membres à renforcer leurs cadres juridiques nationaux et leurs systèmes de soutien, conformément aux meilleures pratiques internationales reconnues, telles que les Dispositions législatives types des Nations Unies pour les victimes du terrorisme, tout en respectant les spécificités nationales, les références juridiques et les systèmes constitutionnels ;

Appeler à ce que les auteurs d'actes terroristes répondent de leurs actes, notamment par le renforcement de la coopération judiciaire internationale et de l'entraide juridique ;

Soutenir le développement de mécanismes globaux offrant un appui psychologique, médical, social et économique aux victimes et à leurs familles, et répondant à leurs besoins identifiés par une approche multisectorielle centrée sur la victime ;

Accorder une attention prioritaire à la protection et à l'assistance des femmes, des enfants, des veuves, des orphelins, des personnes enlevées et des ex-enfants soldats, selon des pratiques tenant compte des traumatismes et des approches sensibles au genre ;

Renforcer le rôle des victimes et des survivants dans la prévention de la radicalisation et la lutte contre les idéologies extrémistes, et promouvoir leur participation significative à l'élaboration et à la mise en œuvre des politiques et stratégies de lutte contre le terrorisme, tout en veillant à les protéger de toute re-victimisation ou exploitation ;

Encourager les initiatives dans les domaines de l'éducation, de la résilience communautaire, de l'autonomisation des jeunes et de la cohésion sociale locale;

Renforcer la coopération entre les Etats Membres africains et les entités des Nations Unies, notamment à travers l'échange de données, la formation et la mise en place de cadres de coopération adaptés ;

Inviter les partenaires internationaux et les bailleurs de fonds à soutenir les initiatives africaines visant à assister les victimes du terrorisme ;

Adopter la présente Déclaration de Rabat sur le soutien aux victimes africaines du terrorisme comme engagement collectif en faveur de la justice, de la solidarité et de la résilience;

Encourager la mise en place d'initiatives commémoratives, de registres nationaux des victimes du terrorisme ainsi que d'une plateforme numérique africaine destinée à documenter la résilience des victimes, à l'image du Compendium des expériences et des bonnes pratiques, lancé à l'occasion de cette Conférence ;

Exprimer notre profonde appréciation au Royaume du Maroc pour l'accueil de cette Conférence et à l'ensemble des partenaires ayant contribué à son succès. »

ⴰⵎⵎⴰⵡⴰⵙ ⴰⵎⴰⵢⵢⴰⵔ ⵏⵜ ⵣⵣⵢⴰⵔ ⴰⵢⵡⴰⵙ ⵏ ⵖⵢⵔⵜⵜ ⵏ ⵜⵓⵣⵡⵣⵡⴰⵓⵜ

ⵜⵢⵏⵖⵢⵜ ⵖⵢⵜⵏⴰⵢ ⴰⵡⵉⵏⴰⵢ ⵏ ⵜⵖⵢⵢⵏ ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜⵜ ⵏⵜ ⵖⵢⵢⵏ ⵅⵢⵜⵏ ⴰⵎⵎⴰⵡⴰⵙ ⴰⵎⴰⵢⵢⴰⵔ ⵏⵜ ⵖⵢⴰⵜⵜ ⵏ ⵖⵢⵔⵖⵢⵔⵖ ⵏ ⵖⵢⵔⵜⵜ ⵓⵜⵢⵢⵏ 50 ⵏ ⵜⵓⴰⵏ ⵜⴰⵅⵣⵅⴰⵓⵓⵜ ⵣⵡⵉⵏ

ⵣⵡⴰ ⵖⵎⵎⴰⵡⴰⵙ ⴰⵎ ⵣⵜⵜⵖⵢⵏⵎⴰⵏ ⵢ ⵜⵢⵏⵜⴰⵅⵜ ⵏ ⵜⵣⵎⵓⵖⵔⴰⴼⵉⵜ ⵉⵎⵎⵢⵓⵣⵖ ⴰⵅⵣⵅⴰ ⵏ ⵜⵡⴰⵓⵓⵜ ⴰⵅⵔⴰ ⵏ ⵖⵢⵔⵖⵢⵔⵖ ⵏⵜ ⵜⵢⵢⵓⵢⵏ ⵜⵜⵎⵡⴰⵏ ⵏ ⵜⵣⵎⵓⵖⵔⴰⴼⵉⵜ ⵏ ⵣⵎⵎⴰⵡⴰⵙ ⵏ ⵖⵢⵔⵜⵜ ⵏ ⵖⵎⵎⴰⵡⴰⵙ ⵏ ⵜⵓⵎⵓⵔⵉⵜⵜ ⵏ ⵜⵣⵎⵓⵖⵔⴰⴼⵉ

+ⴰⵛⵛⵔ ⴰ +ɛⵔⵉⵏⵏⵉɛ⁞ ⵉⵏⵔⵛ ⴰ ⵉⵛⵔⵓⴻ ⵓⴰⵛⵛ ⵓⵛⵛⵔ ⁞ +ɛⵓⵓⵔ ⴰ ⵓⵛⵛⵔ ⵣⴻ

الحكم الذاتي والتعايش: المغرب الأمس واليوم والتنمية في الصحراء

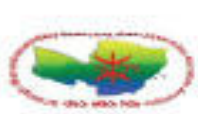

المجلس الوطني للحقوق والتنمية

تربية لل الأمازيغية ليعمل مظاهر الحقوق الذي الساحي ليوم 31 أكتوبر 2025 ⊙ ⵓⵛⵛⵔ ⵣⵛⵛⵔ ⵣⵛⵛⵔ ⵣⵛⵛⵔ ⵣⵛⵛⵔ ⵣⵛⵛⵔ ⵣⵛⵛⵔ

الفرنسية	العربية	الأمازيغية
المجلس الوطني لحقوق الإنسان	*EXO ⵓⵛⵛⵔⵓⵛ ⴰ ⵓⵛⵛⵔⵓⵛ*	
Résolution omusienne	قرار أممي	ⵓⵛⵛⵔⵓⵛ ⵓⵛⵛⵔⵓⵛ
Conseil de sécurité	مجلس الأمن	ⵓⵛⵛⵔⵓⵛ ⵓⵛⵛⵔⵓⵛ
Dialogue fraternel	حوار أخوي	ⵓⵛⵛⵔⵓⵛ ⵓⵛⵛⵔⵓⵛ
Souveraineté nationale	سيادة الوطنية	ⵓⵛⵛⵔⵓⵛ ⵓⵛⵛⵔⵓⵛ
Autonomie	حكم ذاتي (ⵓⵛⵛⵔⵓⵛ ⵓⵛⵛⵔⵓⵛ)	ⵓⵛⵛⵔⵓⵛ ⵓⵛⵛⵔⵓⵛ
Intégrité territoriale	وحدة ترابية	ⵓⵛⵛⵔⵓⵛ ⵓⵛⵛⵔⵓⵛ
Diplomatie officielle	دبلوماسية رسمية	ⵓⵛⵛⵔⵓⵛ ⵓⵛⵛⵔⵓⵛ
Nations Unies	أمم متحدة	ⵓⵛⵛⵔⵓⵛ ⵓⵛⵛⵔⵓⵛ
Réglement politique	حل سياسي	ⵓⵛⵛⵔⵓⵛ ⵓⵛⵛⵔⵓⵛ
Négociation	تفاوض	ⵓⵛⵛⵔⵓⵛ
المجلس الإقليمي والمؤسساتي	*EXO ⵓⵛⵛⵔⵓⵛ ⴰ ⵓⵛⵛⵔⵓⵛ*	
Processus pacifique	مسار سلمي	ⵓⵛⵛⵔⵓⵛ ⵓⵛⵛⵔⵓⵛ
Légitimité	شرعية	ⵓⵛⵛⵔⵓⵛ
Principes et fondements	مبادئ ومرتكزات	ⵓⵛⵛⵔⵓⵛ ⵓⵛⵛⵔⵓⵛ
Solution réaliste	حل واقعي	ⵓⵛⵛⵔⵓⵛ ⵓⵛⵛⵔⵓⵛ
Solution consensuel	حل توافقي	ⵓⵛⵛⵔⵓⵛ ⵓⵛⵛⵔⵓⵛ (ⵓⵛⵛⵔⵓⵛ)
Maroc uni	مغرب موحد	ⵓⵛⵛⵔⵓⵛ ⵓⵛⵛⵔⵓⵛ
Frontières historiques	حدود تاريخية	ⵓⵛⵛⵔⵓⵛ ⵓⵛⵛⵔⵓⵛ
Institutions nationales	مؤسسات وطنية	ⵓⵛⵛⵔⵓⵛ ⵓⵛⵛⵔⵓⵛ
المجلس الاقتصادي والتنموي	*EXO ⵓⵛⵛⵔⵓⵛ ⴰ ⵓⵛⵛⵔⵓⵛ*	
Développement général	تنمية شاملة	ⵓⵛⵛⵔⵓⵛ ⵓⵛⵛⵔⵓⵛ
Investissements	استثمارات	ⵓⵛⵛⵔⵓⵛ
Echanges commerciaux	مبادلات تجارية	ⵓⵛⵛⵔⵓⵛ ⵓⵛⵛⵔⵓⵛ (ⵓⵛⵛⵔⵓⵛ)
Souveraineté économique	سيادة اقتصادية	ⵓⵛⵛⵔⵓⵛ ⵓⵛⵛⵔⵓⵛ
Pôle de développement	قطب للتنمية	ⵓⵛⵛⵔⵓⵛ ⵓⵛⵛⵔⵓⵛ
Stabilité	استقرار	ⵓⵛⵛⵔⵓⵛ
المجلس الملكي والعلاقات	*EXO ⵓⵛⵛⵔⵓⵛ ⴰ ⵓⵛⵛⵔⵓⵛ*	
La Marche Verte	المسيرة الخضراء	ⵓⵛⵛⵔⵓⵛ ⵓⵛⵛⵔⵓⵛ
Indépendance	استقلال	ⵓⵛⵛⵔⵓⵛ
Victoire	انتصار	ⵓⵛⵛⵔⵓⵛ
Symboles sacrés	مقدسات	ⵓⵛⵛⵔⵓⵛ ⵓⵛⵛⵔⵓⵛ
Unité nationale	وحدة وطنية	ⵓⵛⵛⵔⵓⵛ ⵓⵛⵛⵔⵓⵛ
Forces Armées Royales	القوات المسلحة الملكية	ⵓⵛⵛⵔⵓⵛ ⵓⵛⵛⵔⵓⵛ
Fraternité	أخوة	ⵓⵛⵛⵔⵓⵛ

عبد الواحد بنيع

السبت 20 دجنبر 2025 بالمركز السوسيوثقافي للتربية والتنمية بحد الزوال

ⵓⵛⵛⵔⵓⵛ ⵓⵛⵛⵔⵓⵛ ⵓⵛⵛⵔⵓⵛ ⵓⵛⵛⵔⵓⵛ ⵓⵛⵛⵔⵓⵛ ⵓⵛⵛⵔⵓⵛ ⵓⵛⵛⵔⵓⵛ

ⵣⵛⵛⵔⵓⵛ ⵓⵛⵛⵔⵓⵛ ⵓⵛⵛⵔⵓⵛ ⵓⵛⵛⵔⵓⵛ ⵓⵛⵛⵔⵓⵛ ⵓⵛⵛⵔⵓⵛ ⵓ

www.amadalamazigh.press.ma
Amadalpresse
+ECEO+
ACTUALITES
NUMERO 299 - DECEMBRE 2025
4
ⵜⴰⵙⴷⴰⵍⵜ 299 - ⴰⵙⵉⵍⵉⵡⵣⵓ 2975

ⵜⴰⵡⵢⵎⵉⵜ ⵏ ⵜⵓⵣⵓⵔ ⵏ ⵓⵏⵓ ⵅⵅ ⵙⵎⵛⵎ ⵅ ⵙⵢⵏⵜⵔⵓ ⵍⵍⴰ ⵣⵓⵍⵓ ⵓⵅⵓⵍ ⵓⵅⵓⵢⵏⵉ ⵍⵍⴰ ⵜⵓⵛⵓⵍⵓⵒ ⵓⵛⴰⵜⵜⵓⵛ ⵏ ⵙⵛⵓⵍⵓⵒ ⵓⵅⵓⵣⵎⵙ

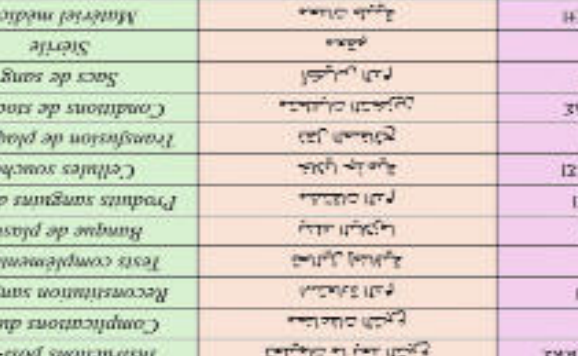

ⵓⵡⵢⵎⵉⵜ ⵜⵛⵓⵔⵓⵏ ⵏ ⵙⵉⵏⵜⵔⵓ ⵏ ⵓⵏⵓ ⵅⵅ ⵙⵎⵛⵎ ⵅ ⵙⵢⵏⵜⵔⵓ ⵍⵍⴰ ⵜⵛⵓⵍⵓⵒ ⵓⵅⵓⵣⵎⵙ ⵅ ⵜⵅⵓⵍⵓ ⵜⵅⵓⵔⵓⵏ ⵏ ⵜⵓⵛⵓⵍⵓⵒ ⵓⵅⵓⵍⵓ ⵓⵛⴰⵜⵜⵓⵛ ⵏ ⵙ

الرباط تحتضن الدورة الثالثة لمنتدى الصحافة الإفريقية

أسئلة الراهن.. حوار مع الكاتب والإعلامي عمر حيدار

حوار: أمازيغ نيوز

في زمن تتسارع فيه الأحداث وتتكاثر فيه الأسئلة، يبرز الكاتب والإعلامي عمر حيدار كأحد الأصوات التي تحاول أن تقف قليلا، لا لتهرب من الواقع، بل لتفهمه بعمق أكبر. صدر له مؤخرا كتاب جديد بعنوان "تيفاوين" (الأسئلة)، وهو عمل يأتي في لحظة يشعر فيها كثير من القراء بأن الأجوبة الجاهزة لم تعد تكفي، وأن الحاجة أصبحت أكثر إلحاحا إلى طرح الأسئلة الصحيحة.

في هذا الحوار، يتحدث عمر حيدار عن تجربته الشخصية مع الكتابة، وعن علاقته بالقارئ، وعن الدور الذي يمكن أن تلعبه الثقافة في مجتمع يعيش تحولات عميقة. كما يتطرق إلى مكانة الأمازيغية في المشهد الثقافي الحالي، وإلى التحديات التي تواجه الكاتب الذي يختار الكتابة بلغة الأم في عالم يهيمن عليه الإعلام السريع والصورة.

تيفاوين: الكتاب الذي يحول الأسئلة إلى مرآة للمجتمع

يأتي كتاب "تيفاوين" في وقت تتزايد فيه الحاجة إلى التفكير الهادئ وسط ضجيج المعلومات السريعة. فبدل أن يقدم إجابات جاهزة، يختار عمر حيدار أن يضع القارئ أمام مرآة، ليرى من خلالها ذاته ومجتمعه بشكل أوضح. هذا الاختيار وحده يعكس موقفا ثقافيا واضحا: الكاتب ليس سلطة، بل شريك في البحث.

في هذا الحوار، يتحدث عمر حيدار عن تجربته الشخصية مع الكتابة، وعن علاقته بالقارئ، وعن الدور الذي يمكن أن تلعبه الثقافة في مجتمع يعيش تحولات عميقة. كما يتطرق إلى مكانة الأمازيغية في المشهد الثقافي الحالي، وإلى التحديات التي تواجه الكاتب الذي يختار الكتابة بلغة الأم في عالم يهيمن عليه الإعلام السريع والصورة.

"تيفاوين" ليست مجرد عنوان، بل هي فكرة. لماذا اخترت هذا الاسم لكتابك الجديد؟

تيفاوين تعني المرآة، وهي كلمة تحمل في الأمازيغية معنى أعمق من مجرد الانعكاس البصري. فالمرآة لا تكذب، لكنها لا تجامل أيضا. اخترت هذا العنوان لأنني أردت أن يكون الكتاب مرآة للقارئ قبل أن يكون مرآة لي. أردت أن يرى نفسه، أسئلته، وحتى مخاوفه، دون أن أقدم له أجوبة جاهزة.

هل يمكن القول إن الكتاب موجه أساسا للقارئ الأمازيغي؟

لا أحب أن أحصر الكتاب في جمهور واحد. صحيح أنه مكتوب بالأمازيغية، وأن كثيرا من أسئلته تنبع من واقع ثقافي ولغوي أمازيغي، لكن الأسئلة الكبرى التي يطرحها الكتاب هي أسئلة إنسانية: الهوية، الذاكرة، العلاقة مع الآخر، والخوف من النسيان. كل قارئ يبحث عن معنى لوجوده سيجد نفسه في هذه الصفحات.

في زمن السرعة والصورة، ما الذي يمنح الكتاب قيمته اليوم؟

الكتاب يمنح الزمن. هو الشيء القليل الذي ما زال يطلب منا أن نتوقف، أن نعيد القراءة، أن نفكر. في عالم يريد كل شيء الآن، الكتاب يذكرنا بأن الفهم يحتاج إلى وقت، وأن الأسئلة العميقة لا تموت بسرعة. ربما لهذا السبب تحديدا ما زال الكتاب ضروريا.

كلمة أخيرة للقراء الذين سيقرؤون "تيفاوين"؟

أتمنى أن يقرؤوه ببطء، وأن يسمحوا لأنفسهم بالتوقف عند كل سؤال. لا أريد قراء يبحثون عن الإجابات فقط، بل قراء يقبلون أن يعيشوا مع الأسئلة لبعض الوقت. لأن الأسئلة هي التي تبقى، أما الأجوبة فتتغير مع الزمن.

ندوة علمية حول "الأمازيغية في الإعلام والتواصل" بالرباط

نظمت الندوة الوطنية حول "الأمازيغية في الإعلام والتواصل" يوم السبت 15 نونبر 2025 بالرباط، بمبادرة من المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية بشراكة مع كلية الآداب والعلوم الإنسانية – أكدال. وقد شارك في أشغالها أكثر من 120 باحثا وإعلاميا وطالبا، قدموا 34 مداخلة توزعت على ثلاث جلسات علمية.

وتناولت الجلسة الأولى واقع الأمازيغية في وسائل الإعلام العمومي، حيث عرض المشاركون تقارير حول نسب البث والإنتاج، مسجلين تقدما ملحوظا مقارنة بالسنوات الماضية، لكنهم أكدوا أن الجودة اللغوية والمهنية ما تزال دون المستوى المطلوب. وأوصوا بضرورة تكوين الصحفيين في اللغة والترجمة الفورية.

أما الجلسة الثانية فقد خصصت للتواصل الرقمي، حيث أبرز المتدخلون دور المنصات الاجتماعية في نشر المحتوى الأمازيغي، مشيرين إلى أن أكثر من 60 في المائة من الشباب المغربي يستخدمون الأمازيغية في تعليقاتهم وتفاعلاتهم على الإنترنت، رغم غياب أدوات ذكاء اصطناعي تدعم هذه اللغة.

وفي الجلسة الثالثة والأخيرة، ناقش المشاركون سبل تطوير الإعلام الأمازيغي في ظل التحولات الرقمية، وخلصوا إلى توصيات تدعو إلى إحداث قناة تلفزية متخصصة، وإنشاء وكالة أنباء أمازيغية، وتعزيز حضور اللغة في المدرسة والإعلام. وأكد المنظمون أن هذه الندوة ستكون محطة سنوية لتقييم التقدم المحقق.

"تيفاوين" ليست مجرد عنوان، بل هي فكرة. لماذا اخترت هذا الاسم لكتابك الجديد؟

تيفاوين تعني المرآة، وهي كلمة تحمل في الأمازيغية معنى أعمق من مجرد الانعكاس البصري. فالمرآة لا تكذب، لكنها لا تجامل أيضا. اخترت هذا العنوان لأنني أردت أن يكون الكتاب مرآة للقارئ قبل أن يكون مرآة لي. أردت أن يرى نفسه، أسئلته، وحتى مخاوفه، دون أن أقدم له أجوبة جاهزة. أريد قراء يبحثون عن الإجابات فقط، بل قراء يقبلون أن يعيشوا مع الأسئلة لبعض الوقت. لأن الأسئلة هي التي تبقى، أما الأجوبة فتتغير مع الزمن

Une délégation de l'Assemblée Mondiale Amazighe en déplacement officiel à Barcelone

Une délégation de l'Assemblée Mondiale Amazighe (AMA) a effectué une série de rencontres institutionnelles et académiques à Barcelone du 26 au 28 novembre, dans le cadre d'une mission visant à faire connaître les enjeux liés à la culture, à l'identité et aux droits des populations amazighes en Afrique du Nord et en Europe.

Conduite par le président de l'AMA, Rachid Raha, la délégation comprenait, également, Salwa Gharbi, représentante de l'organisation en Catalogne, ainsi que Hichem Aboud, membre du Conseil confédéral de l'Assemblée.

Rencontres politiques et universitaires

Le programme, coordonné par Salwa Gharbi, s'est articulé autour de rencontres avec des responsables politiques, des universitaires et des représentants de la société civile et de l'organisation des journalistes de Catalogne.

Le mercredi 26 novembre, la délégation a été reçue au Parlement de Catalogne, où elle a rencontré M. Francesc de Dalmases i Thió, député du groupe Junts et responsable de la commission des Affaires extérieures, ainsi qu'Andrés García, député du groupe Comuns.

Dans l'après-midi, un séminaire s'est tenu à l'Université de Barcelone, à la faculté de géographie et d'histoire. Organisée conjointement par les associations (Tr) african(t)s, Tamettut – Association des droits des femmes, l'Assemblée mondiale amazighe et le GRECS, la table ronde portait sur le thème : « Les peuples amazighs : état des lieux au Maghreb et en Europe ». À cette occasion, Sarai Martín López, membre de (Tr)african(t) s, est intervenue sur les collections muséales catalanes constituées avant la période coloniale et a évoqué la question de la restitution éventuelle d'objets du patrimoine culturel, notamment vers la région du Rif, ancienne zone sous administration espagnole.

Dialogue avec les médias et les organisations internationales

Le jeudi 27 novembre, la délégation a rencontré le Groupe du journalisme solidaire du Collège des journalistes de Catalogne. Cette rencontre, modérée par la journaliste Alicia Oliver, s'inscrivait dans le cadre du 30e anniversaire de la Conférence euro-méditerranéenne de Barcelone et visait à promouvoir le dialogue interculturel entre l'Union européenne et l'Afrique du Nord.

Dans l'après-midi, les représentants de l'AMA ont été reçus par Onno Seroo, président de la Fédération catalane des associations et clubs UNESCO et responsable du cursus de relations internationales à la faculté des sciences de la communication Blanquerna de l'Université Ramon Llull.

Rencontres politiques de haut niveau

La mission s'est poursuivie le vendredi 28 novembre par une rencontre au siège d'Esquerra Republicana de Catalunya (ERC) avec son secrétaire général, Oriol Junqueras, en présence notamment d'Adrià Guevara, responsable des affaires extérieures du parti.

La visite s'est conclue par un entretien avec Senén Florensa, président de l'Institut européen de la Méditerranée (IEMed) et ancien ambassadeur.

Les différentes rencontres ont permis d'aborder outre les questions culturelles et identitaires amazighes, certains dossiers d'actualité concernant des membres de l'organisation. Parmi ceux-ci figure l'affaire liée à l'enlèvement de Hichem Aboud à Barcelone le 17 octobre 2024, une affaire actuellement instruite par la justice espagnole.

D'après les informations communiquées par l'AMA, les autorités et interlocuteurs rencontrés ont réaffirmé leur attachement au principe de l'indépendance de la justice en Espagne et à la conduite des procédures judiciaires sans ingérence politique, conformément à l'État de droit.

www.amazigh.press

www.amazigh.press Amadalpresse

DIRECTEUR RESPONSABLE: AMINA IBNOU-CHEKH – DEPOT LEGAL: 2001/0008 – ISNN: 1114 – 1476 – N° 299/ DECEMBRE 2025 – ⵏ8ⵉⵡⵏⵜ 2975 – PRIX: 5 DH

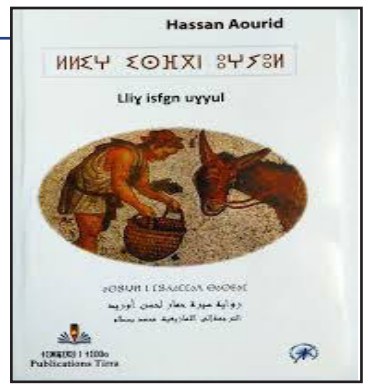

L'Assemblée Mondiale Amazighe renouvelle sa demande de l'application de la loi relative au caractère officiel de la langue amazighe à la Direction Générale de la Sûreté Nationale (DGSN)

À Monsieur Abdellatif HAMMOUCHI
(Directeur Général de la Direction Générale de la Sûreté Nationale (DGSN

Objet : Félicitations et demande d'application de la loi organique n° 26.16 relative au caractère officiel de la langue amazighe

Excellence Monsieur le Directeur Général,

Permettez-moi, tout d'abord, de vous adresser nos chaleureuses félicitations pour l'immense succès de la 93e Assemblée Générale d'INTERPOL qui s'est tenue récemment à Marrakech. Nous tenons également à saluer la distinction qui vous a été attribuée, à savoir la Grand-Croix de l'Ordre de Mérite de la Garde Civile espagnole, en reconnaissance de votre engagement décisif dans la lutte contre le crime organisé et le terrorisme djihadiste.

Excellence Monsieur le Directeur Général,

Je me permets de rappeler que notre organisation — l'Assemblée Mondiale Amazighe, ONG internationale dédiée à la défense des droits des Amazighs dans le monde — vous a déjà adressé une lettre en octobre 2019, puis une autre le 22 mai dernier, concernant l'application effective de la loi organique n° 26.16. Cette loi définit les modalités de mise en œuvre du caractère officiel de la langue amazighe, notamment à travers ses articles 27 et 28.

L'article 2 de la même loi précise que : « L'État œuvre, par tous les moyens disponibles, au renforcement de la communication par le biais de la langue amazighe et au développement de son utilisation dans les divers domaines prioritaires de la vie publique, étant donné qu'elle constitue une langue officielle de l'État et un patrimoine commun de tous les Marocains sans exception. »

Excellence Monsieur le Directeur Général,

Permettez-moi une comparaison significative entre la récente Assemblée Générale d'INTERPOL et le Festival International du Film qui s'est tenu juste un jour après dans la même ville, sous la présidence de Son Altesse Royale le Prince Moulay Rachid.

Lors de ce festival, les affiches, banderoles et supports signalétiques intégraient la langue amazighe et l'alphabet TIFINAGH, respectant ainsi non seulement la co-officialité de cette langue, mais aussi l'identité historique de Marrakech — ville dont le nom trouve son origine dans l'expression amazighe « Tamurt n Yakuch », signifiant «Terre de Dieu ».

L'utilisation de la langue amazighe durant cet événement constitue un hommage à cette cité fondée par les ancêtres amazighs, qui fut la capitale de deux prestigieux empires :

l'empire almoravide, étendu du Sénégal au nord de la péninsule ibérique, promoteur du rite malékite qui caractérise l'islam ouvert de notre Royaume,

et l'empire almohade, plus rigoriste, mais qui eut la force d'unifier sept pays sous un même drapeau, de la Mauritanie à la Libye, jusqu'à l'Espagne et le Portugal.

Monsieur le Directeur Général,

L'alphabet TIFINAGH est aujourd'hui l'un des symboles les plus visibles de l'identité africaine et plurielle de notre Royaume. Il est donc regrettable de constater que certains responsables — tel que le président de la Fédération Royale Marocaine de Football, Monsieur Fouzi Lakjaâ — continuent d'ignorer ou de marginaliser la langue amazighe dans la signalétique des stades, dans les panneaux de bienvenue des aéroports et au sein des espaces publics.

Une telle démarche s'inscrit en contradiction avec les orientations royales. Sa Majesté le Roi Mohammed VI rappelait en effet, lors de la décision du 3 mai 2023 consacrant le nouvel an amazigh comme fête nationale : « L'amazighe est une composante essentielle de l'identité marocaine authentique, riche de la pluralité de ses affluents ...».

En conséquence, nous en appelons à votre sens élevé de responsabilité et à votre devoir institutionnel pour veiller à :

l'adoption et la généralisation de la langue amazighe, aux côtés de l'arabe (et des langues étrangères le cas échéant), dans la totalité des supports identitaires de la Police nationale :

– véhicules officiels,

– panneaux signalétiques,

– bâtiments et administrations,

– uniformes,

–et documents officiels, notamment la carte nationale d'identité.

Nous insistons également sur l'importance symbolique de la présence de la langue amazighe dans tous les postes frontaliers, aéroports et ports maritimes, en particulier au poste frontalier de Guerguerate (ⵙⵓⵓⵔⵙ ⵖⵍⵜⵜⵍ ⵏ ⵍⵅⵓⵅⵓⵜ), dont la portée identitaire est majeure pour le Sahara et pour Tamazgha.

Nous vous prions d'agréer, Excellence Mass Abdellatif Hammouchi, l'expression de notre haute considération et de notre respect distingué.

Rachid RAHA
Président de l'Assemblée Mondiale Amazighe

مراكش تحتضن أول مهرجان للقهوة والشاي في إفريقيا

Marrakech Coffee & Tea Festival 2025

مراكش: منتصر إثري

وسط أجواء احتفالية تجمع بين التراث، الابتكار، الاحترافية والفنون، انطلقت يوم السبت 6 دجنبر فعاليات الدورة الأولى لمهرجان القهوة والشاي Marrakech Coffee & Tea Festival 2025، بحضور وزير التجهيز والماء، نزار بركة، ومجموعة واسعة من المهنيين والخبراء المغاربة والدوليين. واستمرت فعاليات المهرجان ثلاثة أيام، لتجعل مراكش منصة عالمية للقاء المهنيين، الباريستا، المنتجين والمستثمرين، مع إبراز الدور الثقافي والاقتصادي للقهوة والشاي في المغرب والقارة الإفريقية.

وقد اختارت إدارة المهرجان جمهورية رواندا لتكون ضيف شرف هذه النسخة، تقديرًا لتجربتها الريادية في تطوير سلسلة إنتاج القهوة، رفع قيمتها المضافة، وترسيخ الجودة والابتكار في القطاع. وتأتي مشاركة رواندا لتتيح تبادل التجارب والخبرات وفتح مسارات تعاون جديدة بين المهنيين المغاربة والأفارقة، بما يعزز سمعة المغرب كمركز إقليمي لصناعة القهوة والشاي.

وتميزت النسخة الأولى من المهرجان ببرنامج ثقافي وفني غني، احتفى بالتراث المغربي الأصيل، وضم عروض الدقة المراكشية، الكناوة، الملحون، الموسيقى الأندلسية والسماع، إلى جانب عروض دولية من رواندا وإندونيسيا والبيرو، وموسيقى الجاز، ما أضفى أبعادًا عالمية على الحدث.

كما احتضن المهرجان معرضًا فنيًا متخصصًا سلط الضوء على الإرث الثقافي المرتبط بالقهوة والشاي، بدءًا من أدوات التحضير التقليدية، طرق التقديم، الطقوس الثقافية، إلى الابتكارات الحديثة في صناعة المشروبات، وذلك بهدف ربط الجوانب التراثية بالقيم الاقتصادية والتجارية للمنتجات.

إلى جانب ذلك، نظمت مجموعة واسعة من ورشات العمل والمحاضرات شارك فيها خبراء من دول مختلفة، تناولوا موضوعات تشمل طرق التحميص، الاستخلاص، التذوق، تطوير المنتجات، الجودة، الابتكار، وتطوير سلسلة الإنتاج، مع التركيز على التجارب العالمية الناجحة.

كما شهد المهرجان تنظيم أول نسخة من بطولة Moroccan Coffee & Tea Masters، بصيغة احترافية، بإشراف حكام دوليين متخصصين، لتقييم أداء المشاركين وفق معايير دقيقة. وتأهل الفائزون للمشاركة في نهائيات بطولة العالم للباريستا لعام 2027، ليشكل الحدث منصة لإبراز المواهب المغربية في فنون صناعة القهوة والشاي، وتطوير قدرات الباريستا الشباب.

وقد حضر البطولة مجموعة واسعة من المهنيين، بما في ذلك منتجون، محمصون، حرفيون، خبراء باريستا، مستثمرون وفاعلون في الصناعات المرتبطة بالقهوة والشاي، ما أتاح لهم فرصة بناء علاقات مهنية قوية وفرص تعاون مستدامة.

إلى جانب البعد الفني والترفيهي، قدم المهرجان مجموعة واسعة من الورشات والمحاضرات التكوينية، تشمل تطوير مهارات الباريستا، التحميص، طرق الاستخلاص، التذوق، مع التركيز على معايير الجودة والابتكار واستدامة الإنتاج.

كما أتاح المهرجان لقاءات مباشرة بين المنتجين والموزعين والمستوردين والمستثمرين، لتعزيز التشبيك المهني وتطوير مشاريع مشتركة، وتوفير منصة تعليمية واحترافية لدعم تطوير القطاع محليًا وإقليميًا.

واختتمت فعاليات الدورة الأولى لمهرجان القهوة والشاي يوم 8 دجنبر 2025، مؤكدًا الدور الاستراتيجي لمراكش كعاصمة إفريقية للقهوة والشاي، وتجسيد تجربة متكاملة تجمع بين الاحترافية، التراث، الابتكار والتبادل الدولي.

وأكد كريم رمزي أن المهرجان يهدف إلى بناء جسور بين الثقافات، ويعتمد على رؤية طويلة الأمد تقوم على التكوين، الابتكار والتشبيك المهني، مع إرساء موعد سنوي يواكب التطورات في قطاع القهوة والشاي، ويضع أسس منظومة اقتصادية وثقافية مستدامة.

ويمثل مهرجان Marrakech Coffee & Tea Festival منصة استراتيجية لتعزيز الاقتصاد المحلي، الترويج للمنتجات الوطنية، وجذب الاستثمار الدولي، مع ربط الجانب الثقافي بالجانب الاقتصادي، من خلال الجمع بين التراث المغربي العريق وابتكارات الصناعة الحديثة.

كما يوفر فرصًا حقيقية للتشبيك المهني، بناء العلاقات التجارية، وتوسيع الأسواق، مع تعزيز صورة المغرب كوجهة ثقافية وسياحية وتجارية للمهتمين بالقهوة والشاي على المستويين الإقليمي والدولي.

وشهدت النسخة الأولى مشاركة واسعة من المهنيين، المنتجين، الحرفيين، المستثمرين، مع عروض فنية وثقافية غنية، وبرامج علمية وتكوينية لتعزيز المعرفة والمهارات في هذا القطاع الواعد.

بهذا، تؤكد النسخة الأولى من Marrakech Coffee & Tea Festival 2025 مكانتها كحدث استثنائي على مستوى القارة الإفريقية، يجمع بين الفنون، التراث، الاحترافية والابتكار، ويضع مراكش على خارطة الأحداث العالمية المتخصصة في القهوة والشاي، مع التزام واضح نحو استدامة القطاع اقتصاديًا وثقافيًا.

● كريم رمزي: المهرجان يطمح إلى ترسيخ موقع مراكش كعاصمة إفريقية للقهوة والشاي

● وزير التجهيز والماء: الحدث يشكل منصة هامة لتعريف الجمهور بالمنتجات الوطنية

كريم رمزي مدير المهرجان:

المهرجان يطمح إلى ترسيخ موقع مراكش كعاصمة إفريقية للقهوة والشاي

أكد كريم رمزي، مؤسس ورئيس المهرجان، أن فكرة تنظيم هذا الحدث جاءت بعد زيارات ميدانية لدول منتجة للقهوة، واطلاعه على تجارب مبتكرة في صناعة القهوة والشاي، وهو ما أتاح له تصور مهرجان يجمع بين الجانب الثقافي، العلمي والمهني في المغرب.

وأوضح رمزي أن المهرجان يتماشى مع مكانة المغرب كأول مستورد ومستهلك عالمي للشاي الأخضر الصيني، وأن تطوير ثقافة الاستهلاك أصبح ضرورة لتعزيز معرفة المستهلك، ورفع مهارات المنتجين والمهنيين في هذا القطاع. وينظم المهرجان أكثر من 70 مؤتمرًا وندوة وورشة عمل، بالإضافة إلى جلسات تذوق وتدريب عملية، تهدف جميعها إلى بناء ثقافة استهلاكية مستدامة.

وأشار رمزي إلى أن هذه النسخة استقطبت عارضين وزوارًا من مختلف دول العالم، من البيرو وبانما إلى دول إفريقية وآسيوية، ما يعكس الأبعاد الدولية للتظاهرة ويؤكد على أهميتها كحدث عالمي يجمع بين التراث المحلي والابتكار العالمي.

وزير التجهيز والماء:

الحدث يشكل منصة هامة لتعريف الجمهور بالمنتجات الوطنية

أكد نزار بركة، وزير التجهيز والماء، خلال افتتاح فعاليات المهرجان والمعرض الدولي للقهوة والشاي، أن الحدث يشكل منصة هامة لتعريف الجمهور بالمنتجات الوطنية، وفتح آفاق جديدة للمقاولات المغربية لتوسيع حضورها في الأسواق الدولية.

وأشار الوزير إلى أن المهرجان يوفر فرصًا لتعزيز العلاقات الثنائية مع دول أمريكا اللاتينية والدول الإفريقية، ويدعم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، مع التأكيد على أهمية تعزيز النجاعة المائية لضمان استدامة الإنتاج، بالنظر إلى حساسية زراعة القهوة والشاي تجاه الموارد المائية.

وخلال جولته في المعرض، اطلع الوزير على أحدث الابتكارات في التحميص وتقنيات التذوق والتصنيع، وتعرف على المنتجات المتنوعة للعارضين المحليين والدوليين، بما يعكس تنوع وجودة إنتاج القهوة والشاي عالميًا، كما قدم العارضون شروحات حول مشاريعهم الاستثمارية وفرص التعاون المستقبلية في القطاع.

رواندا ضيف شرف مهرجان مراكش للقهوة والشاي 2025

أكدت سفارة جمهورية رواندا بالمملكة أن بلادها تتشرف بالمشاركة كضيف شرف في الدورة الأولى لمهرجان مراكش للقهوة والشاي 2025، الذي يسلط الضوء على منتوجين يحظيان بأهمية ثقافية واقتصادية بالغة لكل من المغرب ورواندا: القهوة والشاي.

وأبرز البلاغ أن هذا الحدث المرموق يعكس القيم المشتركة بين البلدين في الضيافة والتقاليد والتضامن، من خلال منتوجين يمثلان جزءاً أساسياً من حياة الشعوب اليومية.

وشدد المصدر على أن مشاركة رواندا تأتي في سياق العلاقات الممتازة التي تربط بين الرباط وكيغالي، تحت القيادة المستنيرة للملك محمد السادس، وبول كاغامي، رئيس جمهورية رواندا. وأشار إلى أن الزيارتين التاريخيتين لقائدي البلدين إلى المملكة في يونيو 2016 وإلى رواندا في أكتوبر 2016 شكّلتا منعطفاً هاماً في العلاقات الثنائية، ومهدتا الطريق لتعزيز التعاون الديناميكي بين الدولتين.

وأضاف البلاغ أنه منذ سنة 2016، تم توقيع أكثر من 40 اتفاقية تعاون بين المغرب ورواندا، أسهمت في إطلاق استثمارات مغربية في قطاعات حيوية مثل الصناعة الغذائية، والخدمات المالية، والصناعة، والصناعة الدوائية. وفي إطار روح الشراكة والطموح المشترك، تشارك رواندا بفخر في هذا المهرجان بالمغرب.

وفيما يخص القهوة والشاي الروانديين، يتميزان بجودة استثنائية في الأسواق العالمية، نابعة من التربة الغنية والمناخ الاستوائي الملائم الذي يوفر ظروفاً مثالية لنمو النباتات، إضافة إلى الخبرة الزراعية المتوارثة وأساليب الحصاد والمعالجة التقليدية، مما يمنح كل حبة من القهوة وأوراق الشاي نكهة فريدة وعطرية، ويعزز مكانتها في الأسواق الدولية.

اليوم العالمي لحقوق الإنسان.. الأمازيغية بين الإعتراف الدستوري ومعيقات التنزيل

* جمال بورفيسي

يشكل يوم 10 دجنبر من كل سنة، محطة سنوية للوقوف عند ما تم تحقيقه في مجال حقوق الإنسان.

هذه المحطة، التي تم الإعلان عنها من قِبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في باريس في 10 ديسمبر 1948، والتي تحدد الحقوق الأساسية التي يجب أن تُصان عالميًا، ومنها الحقوق اللغوية والثقافية، تسائلنا في المغرب، أكثر من أي وقت مضى.

الحديث هنا بالذات، عن القضية الأمازيغية، وعن مآلات الإعتراف بالأمازيغية كلغة رسمية للدولة المغربية. فبعد نضالات مريرة قادها نشطاء الحركة الأمازيغية، من أجل إعادة الإعتبار إلى الأمازيغية لغة وثقافة وحضارة، تُوجت بإقرار الأمازيغية لغة رسمية للبلاد، وهو أهم مكسب تحقق على مستوى الحق اللغوي، إلا أن نتائجه وأثره على الأرض تغشاها الضبابية.

فبعد عقد ونصف من دسترة الأمازيغية وإدراجها لغة رسمية في دستور 2011 إلى جانب اللغة العربية، ما يزال التنزيل الفعلي للطابع الرسمي للأمازيغية، يترنح ويعرف حالة مد وجزر، بل ثمة من ينتقد استمرار التلكؤ في تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية الذي ما يزال يُراوح مكانه.

أمثلة كثيرة على التسويف الذي يطول تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية...

هناك المسار البطيئ جدا الذي يتخذه إدماج الأمازيغية في منظومة التربية والتكوين.

فقد سبق لشكيب بنموسى، الوزير السابق الوصي على قطاع التربية الوطنية أن أكد أن نسبة تغطية اللغة الأمازيغية بمؤسسات التعليم الابتدائية ستصل خلال الموسم الدراسي 2025-2026 إلى 50 في المائة، في أفق بلوغ التعميم التام خلال السنة الدراسية 2029-2030. لكن الرقم ما يزال بعيد المنال.

وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، في عهد الوزير الحالي، محمد سعد برادة أكدت أن إدماج الأمازيغية في التعليم سيكون بنسبة 40 في المائة من التعميم بمؤسسات التعليم المدرسي الابتدائي التي تدرس بها اللغة الأمازيغية برسم الدخول المدرسي 2024-2025. لكن نشطاء الحركة الأمازيغية يشككون في دقة الأرقام التي تقدمها الوزارة ويعتبرون أنها لا تعكس واقع إدماج الأمازيغية في منظومة التعليم التي تبقى نسبة متدنية رغم مرور أزيد من عقدين من الشروع في تدريس الأمازيغية في المدرسة العمومية.

ورغم أن وتيرة الرفع من عدد المدرسين عرفت تحسنا، إذ تم الانتقال من 200 إلى 400 معلم مختص في كل سنة، ثم جرى الحديث عن توظيف 1500 إلى 2000 معلم مزدوج اللغة سنويا ، إلا أن انعكاسات ذلك لم تظهر على أرض الواقع، فالخصاص في المدرسين مايزال قائما وتوسيع شبكة المؤسسات التعليمية لا يرقى إلى مستوى الطموحات.

خلال مناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2026 داخل لجنة المالية بمجلس النواب، تبين أن نسبة تنفيذ مخصصات تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية لاترقى إلى حجم الانتظارات والمستوى المطلوب، إذ أكدت وزارة الاقتصاد والمالية، أنه جرى تخصيص 300 مليون درهم سنة 2024، مع تنفيذ 70.9 مليون درهم منها، مضيفةً أن الاعتمادات المخصصة لهذه اللغة الرسمية تراجعت سنة 2025 إلى 200 مليون درهم، نُفِّذ منها 78.9 مليون درهم فقط.

وزارة الاقتصاد والمالية، كشفت، أيضا، أن سنة 2022 تمت برمجة اعتمادات مالية بقيمة 200 مليون درهم، نُفِّذ منها 40 مليون درهم، فيما تم رصد 300 مليون درهم سنة 2023 لم يُنفَّذ منها سوى 60.25 مليون درهم.

ونحن على بعد أيام قليلة فقط من تنظيم تظاهرة كأس افريقيا للأمم لكرة القدم، تنامى غضب نشطاء أمازيغ تجاه إقصاء اللغة الأمازيغية وحروفها (تيفيناغ) في الواجهات والشعارات والملتقيات ذات الصلة بهذه التظاهرة ،وكذا في الوصلات الإشهارية المرتبطة بهذا الحدث الكروي الهام، في مؤشر دال على تهميش الأمازيغية التي تشكل الهوية العرقية و اللغوية والثقافية الأصلية لبلادنا.

كما أن تميمة كأس افريقيا للأمم جاءت خالية من حرف " تيفيناغ". وفي غمرة الاحتفال بهذا الحدث البارز، وفي الوقت الذي تزينت فيها العاصمة الرباط بألوان وشعارات " كان المغرب2025"، لا نجد أي أثر للأمازيغية في كل ذلك مما يعكس استمرار إقصاء هذه اللغة الدستورية، وهو ما يشكل إهانة للهوية الأمازيغية.

هذا الإقصاء كان ملموسا في العديد من التظاهرات والمناسبات القارة والعابرة.

وهو ما جعل نشطاء الحركة الثقافية الأمازيغية يجددون مطلبهم بإدراج اللغة الأمازيغية بشكل رسمي وواضح في جميع الاحتفالات والمناسبات الرياضية والوطنية، بما فيها كأس أفريقيا، كجزء لا يتجزأ من الهوية المغربية.

إن تغييب اللغة الأمازيغية من الهوية البصرية في الملاعب المغربية التي ستستضيف كأس إفريقيا وكأس العالم 2030 يكشف عن الازدواجية في التعامل مع الأمازيغية، بين منطوق النص الدستوري الذي يقر بها لغة رسمية، وبين استمرار تهميش هذه اللغة على مستوى الواقع و السياسات العمومية التي تتجاهل بشكل صارخ المقتضى الدستور ي و ما زالت تتعامل مع الأمازيغية كـ" مسألة" هامشية.

إن تظاهرة كأس افريقيا للأمم وكأس العالم 2030 عرت حقيقة التعامل الرسمي مع اللغة الأمازيغية ، حيث كرست هيمنة العربية والفرنسية، فيما أبقت على اللغة الأمازيغية على الهامش، وهو ما يطرح السؤال حول أي صورة سيقدّم المغرب عن نفسه؟ هل هي صورة بلد متعدد وأمازيغي الجذور، أم صورة بلد يرفض التعدد اللغوي والثقافي؟

تهميش الأمازيغية ما يزال السمة الأساسية في الحياة العامة، وداخل المؤسسات، فالمراسلات داخل الإدارات تتم أساسا بالعربية والفرنسية ، رغم أن هذه الأخيرة ليست لغة دستورية، في الوقت الذي يتم تهميش الأمازيغية التي تعتبر لغة دستورية. ورغم طابعها الدستوري، فإن واجهات المحلات التجارية وعلامات التشوير ما تزال تعتمد العربية والفرنسية، في إقصاء واضح للأمازيغية التي ينبغي أن تكون مُلزمة في الكتابة بها..

في البرلمان ما تزال العربية هي المهيمنة في مداخلات البرلمانيين وفي النقاشات التي تتم في الجلسات العامة وداخل اللجان، في تغييب واضح للمكون اللغوي الأمازيغي، رغم أن عددا كبيرا من البرلمانيين ينحدرون من مناطق أمازيغية..

هناك مثال آخر يجسد الواقع المزري الذي ما تزال تعيشه الأمازيغية رغم الإقرار الدستوري برسميتها، فقد أثارت وثيقة تدوولت في الأسابيع الماضية، على نطاق واسع عبر منصات التواصل الاجتماعي، سؤال حقيقة استيعاب المجتمع لمعنى دسترة الأمازيغية، إذ كشفت جهلا فظيعا بمعنى الدسترة، أو تعمد تجاهل المسألة للإبقاء على أحادية اللغة والثقافة. فقد "استنكر" مدير مؤسسة تعليمية " سلوك" أستاذ لمادة اللغة الأمازيغية وقع مراسلة له بحرف تيفيناغ.

واعتبر المدير توقيع الأستاذ بحروف تيفيناغ بمثابة استهتار بالوثائق الإدارية، وبثوابت المملكة وهويتها الوطنية، مشيرا إلى أن هذا التصرف يتنافى مع القرارات الرسمية التي يجب اتباعها.

أثار تصرف المدير الذي من المفروض أن يكون ملما بالوضع الدستوري والقانوني للأمازيغية، إستياء العديد من المسؤولين التربويين، وضمنهم أساتذة اللغة الأمازيغية، الذين نبهوا إلى أن استخدام الأستاذ لحروف "تيفيناغ" في توقيعه يعد حقا من حقوقه المكفولة دستوريا، واصفين استفسار المدير حول "الواقعة" بأنه تصرف خارج السياق الدستوري.

ومع اقتراب الاستحقاقات الانتخابية لسنة 2026، يُخشى أن يتم تكريس الطابع الانتخابي للأمازيغية، من خلال استعمال الأمازيغية كورقة انتخابية ليس إلا، حيث تتم إثارتها خلال الفترات الانتخابية وذلك من باب سعي الفاعلين السياسيين إلى كسب أصوات الأمازيغ، ما يُحيل إلى تحول ورش تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية إلى ورقة انتخابية تستعمل لاستقطاب الأصوات الانتخابية.

ومن المرتقب أن يطفو النقاش مجددا حول الأمازيغية خلال الانتخابات المقبلة، حيث سترفع الشعارات الداعمة للقضية وحول ضرورة الاعتناء بها وتعميمها، لكن بعد مرور الانتخابات،ستطوى صفحة الأمازيغية.

إن استمرار تهميش الأمازيغية و تغييبها من الحياة العامة، يجسد غياب الإرادة السياسية في التفعيل الحقيقي للمقتضيات الدستورية، و للارتقاء بالأمازيغية إلى مستوى اللغة الرسمية، وهو ما يسائل السياسات العمومية.

اليوم العالمي لحقوق الإنسان تعتبر محطة للتذكير مجددا بضرورة العمل من أجل إعطاء دفعة قوية لترسيم الأمازيغية حقا، وتعميمها في المنظومة التعليمية وفي الحياة العامة، وهي مناسبة تذكرنا بأننا في حاجة إلى سياسة لغوية واضحة تعيد الإعتبار للأمازيغية، وتقطع مع التأخير الحاصل في تفعيل ورش الترسيم.

ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⴰⵙⴳⵎⵉ ⴰⵔⵏⴰⵡ
ⵏ ⵜⵎⴰⵣⵉⵖⵜ

المملكة المغربية
المعهد الملكي
للثقافة الأمازيغية

إعـلان

عن فتح باب إيداع طلبات الشراكة برسم سنة 2026

خاص بالجمعيات الوطنية العاملة في مجال النهوض بالثقافة الأمازيغية

في إطار برنامج الشراكة بين المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية والجمعيات الوطنية العاملة في مجال النهوض بالأمازيغية، وطبقا لمقتضيات الإطار المرجعي الخاص بتنظيم هذه الشراكة، تعلن عمادة المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية إلى الجمعيات الوطنية المعنية عن فتح باب إيداع طلبات إنجاز مشاريع، على وجه الشراكة مع المعهد، برسم سنة 2026، في المجالات التالية:

- الاحتفاء بالسنة الأمازيغية الجديدة؛
- الاحتفاء بذكرى اعتماد حرف تيفيناغ حرفاً رسمياً لكتابة الأمازيغية؛
- الاحتفاء باليوم العالمي للغة الأم؛
- الاحتفاء باليوم العالمي للمرأة؛
- الاحتفاء باليوم العالمي للتنوع الثقافي؛
- الاحتفاء باليوم العالمي للبيئة؛
- الاحتفاء بترسيم اللغة الأمازيغية؛
- الاحتفاء بذكرى خطاب أجدير وتأسيس المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية.

فعلى الجمعيات الراغبة في تقديم طلب الشراكة مع المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، من أجل إنجاز مشاريع في المجالات السالفة الذكر أن تقدم ملفاتها وفق المقتضيات والشروط المعمول بها، وذلك بتحميل هذه الأخيرة من الموقع الإلكتروني للمعهد/ باب الجمعيات.
ترسل ملفات الشراكة إلى عنوان المعهد (شارع علال الفاسي، مدينة العرفان حي الرياض، ص. ب 2055، الرباط)، أو تودع، مقابل وصل، لدى كتابة الضبط، في أجل أقصاه 09 يناير 2026.

INSTITUT ROYAL DE LA CULTURE AMAZIGHE (IRCAM)
شارع علال الفاسي، مدينة العرفان، حي الرياض، ص. ب. 2055، الرباط. الهاتف : 037 27 84 00/01/02/03/04/05/06/07/08/09 - الفاكس : 037 68 05 30
Avenue Allal El Fassi, Madinat Al Irfane, Hay Ryad, B. P. 2055 - Rabat. Tél. : 037 27 84 00 à 09 - Fax : 037 68 05 30

اتفاقيتا شراكة بين المغرب والأمم المتحدة

لتعزيز التفاعل مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان وترسيخ المساواة بين الجنسين

وقعت المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، يوم الخميس 11 دجنبر الجاري، اتفاقيتي شراكة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، ومع هيئة الأمم المتحدة المعنية بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، بهدف تعزيز التفاعل مع آليات حقوق الإنسان الدولية وتكريس المساواة بين الجنسين.

وتهدف الاتفاقية الأولى التي وقعها المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، محمد الحبيب بلكوش، وممثلة صندوق الأمم المتحدة للسكان بالمغرب، ماريل ساندر، إلى إنجاز مشروع "دعم جهود المملكة المغربية لتعزيز التفاعل مع آليات حقوق الإنسان الدولية" الذي يعد استمرارية للمبادرات التي تهدف إلى نشر ثقافة الحكامة الرشيدة والمقاربة القائمة على حقوق الإنسان، وتستهدف جميع الفئات وخاصة الفئات الأكثر هشاشة.

كما تروم الاتفاقية تقوية الشراكة بين الطرفين قصد تعزيز الجهود الوطنية لدمج توصيات آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في التخطيط والسياسات والاستراتيجيات الوطنية وتتبع تنفيذها، وتعزيز قدرات الجهات الحكومية وغير الحكومية في التفاعل مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

أما الاتفاقية الثانية، التي وقعها السيد بلكوش وممثلة هيئة الأمم المتحدة المعنية بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، مريم أوشن نصيري، فتهم إنجاز برنامج "تعزيز تنفيذ التزامات المغرب الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان للنساء والفتيات في المغرب".

وتعتبر هذه الاتفاقية إطارا للتعاون بين الطرفين لتوحيد الجهود قصد ترسيخ دمج مقاربة النوع الاجتماعي في حماية حقوق النساء والفتيات بشكل فعال في سياسات وبرامج حقوق الإنسان، وتعزيز التنسيق المؤسساتي من أجل التنفيذ الفعال للتوصيات الصادرة عن آليات حقوق الإنسان الدولية، ونشر ثقافة حقوق الإنسان لتكريس المساواة بين الرجل والمرأة في المغرب من خلال التكوين وحملات التوعية.

وأكد السيد بلكوش في تصريح للصحافة بالمناسبة أن توقيع هاتين الاتفاقيتين يندرج في إطار تعزيز التوجهات الجديدة للمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان في مجال تعزيز القدرات في مجالات الدراسات والمتابعة ومرافقة المندوبية على المستوى الدولي.

وأضاف أن هذه الشراكات ستساهم في تعزيز قدرات المندوبية والقطاعات المتعاونة ومنظمات المجتمع المدني، وتوفير الدراسات وفضاءات الحوار والتفكير في القضايا المستجدة على المستوى الدولي، وذلك لاتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب، ومواصلة الدينامية الدولية في مجال حقوق الإنسان.

من جهتها أشادت، السيدة ساندر، بالخطوات التي قامت بها المملكة نحو مواءمة التشريعات الوطنية مع القانون الدولي لحقوق الإنسان، معتبرة أن هذه المبادرة تشكل إشارة قوية تؤكد ريادة المغرب في مجال حقوق الإنسان.

وأكدت أن توقيع هذه الاتفاقية يتيح فرصة للعمل المشترك لضمان التناغم الكامل بين القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون المغربي، مبرزة أن هذه الشراكة خطوة هامة لتعزيز الالتزامات الدولية للمملكة.

بدورها أكدت السيدة أوشن نصيري أن هذه الاتفاقية التي تمتد على ثلاث سنوات تهدف إلى إدماج المساواة بين الجنسين في برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وتعزيز التنسيق المؤسساتي في مجال حقوق الإنسان للنساء في المغرب، وإدماج هذه الحقوق في السياسات العمومية.

وأوضحت أن الاتفاقية ستعمل أيضا على تعزيز ثقافة المساواة بين الجنسين عبر تقوية القدرات والتكوين والمناصرة على المستوى الوطني.

وحسب المندوبية الوزراية المكلفة بحقوق الإنسان، فإن مشروع "دعم جهود المملكة المغربية لتعزيز التفاعل مع آليات حقوق الإنسان الدولية" وبرنامج "تعزيز تنفيذ التزامات المغرب الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان للنساء والفتيات في المغرب"، يركزان على حقوق الإنسان وفقا لنهج تطبعه الإلتقائية والشمولية والتشاركية، ويسهمان في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لبناء مغرب أكثر عدلا وشمولا واستدامة لمجابهة تحديات عالمية كالفقر، وعدم المساواة، وتأثيرات الذكاء الاصطناعي، وتدهور البيئة، والرخاء المشترك، والعدالة الاجتماعية.

المملكة المغربية
المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية

إعـلان

عن فتح باب الترشح لتنظيم جائزة الثقافة الأمازيغية برسم سنة 2025

صنف : المسرح أو الفيلم
أو الرقص الجماعي (أحواش أو أحيدوس أو أحيدوس ن الريف)
خاص بالجمعيات الوطنية العاملة في مجال النهوض بالثقافة الأمازيغية

في إطار برنامج الشراكة بين المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية والجمعيات الوطنية العاملة في مجال النهوض بالأمازيغية، وفي سياق التحضير لتنظيم جائزة الثقافة الأمازيغية برسم سنة 2025، يعلن عميد المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية عن فتح باب الترشح أمام الجمعيات الوطنية العاملة في مجال النهوض بالأمازيغية من أجل تنظيم جائزة الثقافة الأمازيغية، بشراكة مع المعهد، وعلى أساس دفتر تحملات خاص، في أحد الأصناف التالية: المسرح، أو الفيلم، أو الرقص الجماعي (أحواش أو أحيدوس أو أحيدوس ن الريف)؛ وذلك في إطار تظاهرة أو مهرجان خاص بأحد الأصناف المذكورة.

فعلى الجمعيات الراغبة في تنظيم الجائزة في أحد الأصناف المذكورة، أن تتقدم بطلبها إلى عمادة المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، وفق الشروط التي يمكن تحميلها من موقع المعهد www.ircam.ma، (باب الإعلانات، ركن الجمعيات).

تبعث ملفات طلب الترشّح لتنظيم جائزة الثقافة الأمازيغية، برسم سنة 2025، إلى عنوان المعهد (شارع علال الفاسي، مدينة العرفان، حي الرياض، ص.ب. 2055 – الرباط)، أو تودَع لدى كتابة الضبط بالمعهـــد، في أجل أقصاه 9 يناير 2026.

ولن تُقبل الملفات غير المستوفية للشروط المطلوبة، ولا الملفات المتوصّل بها خارج أجل الإيداع المحدد.

INSTITUT ROYAL DE LA CULTURE AMAZIGHE (IRCAM)
شارع علال الفاسي، مدينة العرفان، حي الرياض، ص. ب. 2055، الرباط. الهاتف : 09/08/07/06/05/04/03/02/01/00 84 27 37 037 - الفاكس : 30 05 68 037
Avenue Allal El Fassi, Madinat Al Irfane, Hay Ryad, B. P. 2055 - Rabat. Tél. : 037 27 84 00 à 09 - Fax : 037 68 05 30

المملكة المغربية
المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية

إعـلان

عن فتح باب الترشح لنيل جائزة الثقافة الأمازيغية برسم سنة 2025

- طبقاً لمقتضيات المادة الثالثة من الظهير الشريف المحدث والمنظم للمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية؛ وبناء على مقتضيات النظام الداخلي للمعهد بخصوص منح الجوائز؛
- وطبقا لأحكام النظام الخاص بالجائزة الوطنية للثقافة الأمازيغية.

يعلن عميد المعهد عن فتح باب إيداع طلبات الترشّح لنيل جائزة الثقافة الأمازيغية برسم سنة 2025، في الأصناف التالية:

- الجائزة الوطنية للإبداع الأدبي الأمازيغي
- الجائزة الوطنية للدراسات والأبحاث
- الجائزة الوطنية للتطبيقات والموارد الرقمية
- الجائزة الوطنية للترجمة
- الجائزة الوطنية للإعلام والاتصال
- الجائزة الوطنية للمخطوط الأمازيغي
- الجائزة الوطنية للأغنية الأمازيغية التقليدية
- الجائزة الوطنية للأغنية الأمازيغية العصرية
- الجائزة الوطنية للفيلم الأمازيغي
- الجائزة الوطنية للمسرح
- الجائزة الوطنية للرقص الجماعي

فعلى الراغبين في الترشّح للأصناف 1 إلى 8، أن يتقدموا بطلبهم إلى عمادة المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، وفق الشروط المُبيّنة في الإعلان المفصّل، الممكن تحميله من الموقع الإلكتروني للمعهد.
أما بالنسبة للجائزة الوطنية للفيلم الأمازيغي، أو الجائزة الوطنية للمسرح، أو الجائزة الوطنية الرقص الجماعي، التي ستنظم في إطار الشراكة بين المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية والجمعيات الوطنية العاملة في مجال النهوض بالأمازيغية على الصعيد الوطني، فيتعين الاطلاع على الإعلان الخاص بها بالموقع الإلكتروني للمعهد المبين أسفله.
تبعث ملفات الترشّح كاملة، بمحتوياتها الورقية وعلى حوامل رقمية، عبر البريد إلى عنوان المعهد (شارع علال الفاسي، مدينة العرفان، حي الرياض، ص.ب. 2055 – الرباط)، أو تودَع لدى كتابة الضبط بالمعهـــد، في أجل أقصاه 09 يناير 2026. ولن تُقبل الملفات غير المستوفية للشروط المطلوبة، ولا الملفات المتوصّل بها خارج أجل الإيداع المحدد.

INSTITUT ROYAL DE LA CULTURE AMAZIGHE (IRCAM)
شارع علال الفاسي، مدينة العرفان، حي الرياض، ص. ب. 2055، الرباط. الهاتف : 09/08/07/06/05/04/03/02/01/00 84 27 37 037 - الفاكس : 30 05 68 037
Avenue Allal El Fassi, Madinat Al Irfane, Hay Ryad, B. P. 2055 - Rabat. Tél. : 037 27 84 00 à 09 - Fax : 037 68 05 30

الراخا يطالب بتعزيز حضور اللغة الأمازيغية في مرافق ومؤسسات الأمن الوطني وإدراجها في المنافذ الحدودية وخاصة معبر الكركرات

وجّه رئيس التجمع العالمي الأمازيغي، رشيد الراخا، رسالة إلى المدير العام للأمن الوطني، عبد اللطيف الحموشي، هنّأه فيها على نجاح الجمعية العامة للإنتربول وتوشيحه بوسام رفيع إسباني، ودعاه إلى التطبيق الفعلي للقانون التنظيمي 26.16 المتعلق بالطابع الرسمي للأمازيغية.
وطالب الراخا بتعزيز حضور اللغة الأمازيغية في مرافق ومؤسسات الأمن الوطني، بما في ذلك اللوحات والمباني الرسمية والزي والوثائق التعريفية، مع الإشارة إلى أهمية إدراجها في المنافذ الحدودية وخاصة معبر الكركرات.

نص الرسالة:
السيد عبد اللطيف الحموشي
المدير العام للمديرية العامة للأمن الوطني

الموضوع: تهنئة ومطالبة بتطبيق القانون التنظيمي رقم 26.16 المتعلق بالطابع الرسمي للغة الأمازيغية

السيد المحترم المدير العام،

أودّ في البداية أن أتقدم إليكم بأحرّ التهاني بمناسبة النجاح الباهر للجمعية العامة الثالثة والتسعين لمنظمة الإنتربول، التي انعقدت مؤخراً بمراكش. كما نودّ أن نثمن تكريمكم المتميز والمتمثل في وسام الصليب الأكبر لوسام الجدارة للحرس المدني الإسباني، تقديراً لالتزامكم الحاسم في مكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب الجهادي.

أودّ أن أذكّركم بأن منظمتنا – التجمع العالمي الأمازيغي، وهي منظمة غير حكومية دولية معنية بالدفاع عن حقوق الأمازيغ في العالم – قد سبق أن وجهت إليكم رسالة في أكتوبر 2019، وأخرى في 22 مايو الماضي، حول التطبيق الفعلي للقانون التنظيمي رقم 26.16، الذي يحدد كيفية تفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية، لا سيما بموجب المادتين 27 و28.
وتنصّ المادة 2 من نفس القانون على أن» : تعمل الدولة بكل الوسائل المتاحة على تعزيز التواصل عبر اللغة الأمازيغية وتطوير استخدامها في مختلف المجالات ذات الأولوية في الحياة العامة، باعتبارها لغة رسمية للدولة وتراثاً مشتركاً لجميع المغاربة دون استثناء.«...

السيد المدير العام،

أودّ أن أقارن بشكل ملحوظ بين الجمعية العامة الأخيرة لمنظمة الإنتربول والمهرجان الدولي للفيلم، الذي انعقد بعد يوم واحد في المدينة نفسها، تحت رئاسة صاحب السمو الملكي الأمير مولاي رشيد. خلال هذا المهرجان، تم إدماج اللغة الأمازيغية وأبجدية تيفيناغ في الملصقات واللافتات والدلائل الإرشادية، بما يعكس ليس فقط الطابع الثنائي الرسمي للغة، بل أيضاً الهوية التاريخية لمراكش – المدينة التي يستمد اسمها من التعبير الأمازيغي «ⵜⴰⵎⴰⵔⵕⴰⵜ ⵏ ⵍⵍⴰⵀ»، أي «أرض الله».

إن استخدام اللغة الأمازيغية خلال هذا الحدث يشكل تكريماً لهذه المدينة التي أسسها الأجداد الأمازيغ، والتي كانت عاصمة لإمبراطوريتين عظيمتين:
إمبراطورية المرابطين، التي امتدت من السنغال إلى شمال شبه الجزيرة الإيبيرية، والتي رعت المذهب المالكي الذي يميز الإسلام المعتدل في المملكة، وإمبراطورية الموحدين، التي وحّدت سبع دول تحت راية واحدة، من موريتانيا إلى ليبيا، وصولاً إلى إسبانيا والبرتغال.

السيد المدير العام،
تُعتبر أبجدية تيفيناغ اليوم أحد أبرز رموز الهوية الإفريقية والمتعددة للمملكة. ومن المؤسف أن بعض المسؤولين، مثل رئيس الجامعة الملكية المغربية لكرة القدم، السيد فوزي لقجع، ما زالوا يتجاهلون أو يُهمّشون اللغة الأمازيغية في لافتات الملاعب، وفي لوحات الترحيب بالمطارات، وفي الفضاءات العامة.
وهذا الموقف يتعارض مع التوجيهات الملكية، حيث ذكر صاحب الجلالة الملك محمد السادس، بمناسبة القرار الصادر في 3 مايو 2023، الذي جعل رأس السنة الأمازيغية عطلة وطنية» :الأمازيغية مكوّن أساسي من الهوية المغربية الأصيلة، الغنية بتعدد روافدها.«...
وعليه، فإننا نناشد حسّكم العالي بالمسؤولية وواجبكم المؤسسي لضمان:
اعتماد وتعميق استخدام اللغة الأمازيغية، إلى جانب العربية (واللغات الأجنبية عند الاقتضاء)، في كافة المظاهر التعريفية للأمن الوطني، بما في ذلك:
السيارات الرسمية،
اللوحات الإرشادية،
المباني والإدارات،
الزي الرسمي،
والوثائق الرسمية، بما فيها بطاقة التعريف الوطنية.
كما نؤكد على الأهمية الرمزية لوجود اللغة الأمازيغية في جميع المنافذ الحدودية، والمطارات والموانئ البحرية، لا سيما المعبر الحدودي الكركرات (ⵜⵓⵓⵔⵔⴰ ⵙⵍⵍⵓⵍ ⵏ ⵍⵅⵓⵅⵓⵜ)، لما له من دلالة هوية بالغة الأهمية بالنسبة للصحراء وامتدادها في تامازغا.

رشيد الراخا،
رئيس التجمع العالمي الأمازيغي

المملكة المغربية
المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية
ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⵉⵙⵜⵉⵜⵓⵜ ⴰⵖⵔⵉⵎ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ
ⵉ ⵜⵙⴷⵓⵍⴰ ⵜⵎⴰⵣⵉⵖⵜ

نداء من أجل إبداء الرغبة في الاستفادة
من دعم الصحافة الوطنية المكتوبة المخصصة للأمازيغية وبحرف تيفيناغ
برسم سنة 2026

في إطار إسهام المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية في دعم الصحافة الوطنية المكتوبة، المخصصة للأمازيغية، وبحرف تيفيناغ، وتثمينا لدورها في النهوض بالإعلام الأمازيغي بالمغرب، تعلن عمادة المعهد عن فتح باب إبداء الرغبة في الاستفادة من الدعم المخصص للجرائد والمجلات الوطنية المكتوبة كليا أو جزئيا بالأمازيغية، وبحرف تيفيناغ، برسم سنة 2026؛ على أن تخصص صفحتين، على الأقل، للأمازيغية وبحرف تيفيناغ.

ويتعين أن يشمل ملف طلب الدعم الوثائق التالية:

- طلب في الموضوع موجه إلى عميد المعهد؛
- نسخة من البطاقة الوطنية؛
- شهادة بنكية أصلية أو شيك ملغى؛
- نسخة من الملف القانوني للجريدة أو المجلة؛
- تصريح بالشرف، مصادق عليه، حول الدعم الذي تستفيد منه الجريدة أو المجلة من جهات أخرى؛
- كشف مفصل عن كُلفة إنتاج العدد الواحد من الجريدة أو المجلة؛
- 05 نسخ من أعداد سابقة من الجريدة أو المجلة.

فعلى مسؤولي الجرائد والمجلات المعنية، الراغبين في الحصول على الدعم المذكور، توجيه طلباتهم إلى الأمانة العامة للمعهد (شارع علال الفاسي، حي الرياض، مدينة العرفان، ص.ب: 2055 الرباط)، أو ايداعها لدى مكتب الضبط بالمعهد، في أجل أقصاه 9 يناير 2026.

INSTITUT ROYAL DE LA CULTURE AMAZIGHE (IRCAM)
شارع علال الفاسي، مدينة العرفان، حي الرياض، ص. ب. 2055، الرباط. الهاتف : 037 27 84 00/01/02/03/04/05/06/07/08/09 - الفاكس : 037 68 05 30
Avenue Allal El Fassi, Madinat Al Irfane, Hay Ryad, B. P. 2055 - Rabat. Tél. : 037 27 84 00 à 09 - Fax : 037 68 05 30

المملكة المغربية
المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية
ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⵉⵙⵜⵉⵜⵓⵜ ⴰⵖⵔⵉⵎ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ
ⵉ ⵜⵙⴷⵓⵍⴰ ⵜⵎⴰⵣⵉⵖⵜ

من أجل إبداء الرغبة في الاستفادة من الدعم المخصص للكُتّاب والمُبدعين والمؤلفين
بالأمازيغية أو حول الأمازيغية
برسم سنة 2026

في إطار إسهام المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية في دعم الكُتّاب والمُبدعين والمُؤلِّفين والباحثين في مجالات اللغة والثقافة الأمازيغيتين، تعلن عمادة المعهد عن فتح باب إبداء الرغبة في الاستفادة من الدعم المخصص للكُتّاب والمؤلفين بالأمازيغية أو حول الأمازيغية، برسم سنة 2026.
ويتمثل الدعم المذكور في اقتناء المعهد عدداً محدداً من الإصدارات المتمثلة في صنفي: (أ) الدراسات حول اللغة والثقافة الأمازيغيتين، و(ب) مقاربات حول اللغة والثقافة الأمازيغيتين في إطار العلوم الإنسانية، والاجتماعية، والسياسية؛ بعد التوصل بالموافقة على الطلب، في حدود 50 نسخة، وذلك وفق المسطرة المعتمدة لدى المعهد.

ويتعين أن يشمل ملف طلب الدعم الوثائق التالية:

- طلب في الموضوع، موجه إلى عميد المعهد؛
- نسخة من بطاقة التعريف الوطنية؛
- نسخة من إصدارات الكُتّاب تحمل ثمن البيع؛
- شهادة بنكية أصلية أو شيك ملغى.

فعلى الراغبين في الحصول على الدعم المذكور توجيه طلباتهم إلى الأمانة العامة للمعهد (شارع علال الفاسي، حي الرياض، مدينة العرفان، ص.ب: 2055 الرباط)، أو ايداعها لدى مكتب الضبط بالمعهد، في أجل أقصاه 9 يناير 2026

INSTITUT ROYAL DE LA CULTURE AMAZIGHE (IRCAM)
شارع علال الفاسي، مدينة العرفان، حي الرياض، ص. ب. 2055، الرباط. الهاتف : 037 27 84 00/01/02/03/04/05/06/07/08/09 - الفاكس : 037 68 05 30
Avenue Allal El Fassi, Madinat Al Irfane, Hay Ryad, B. P. 2055 - Rabat. Tél. : 037 27 84 00 à 09 - Fax : 037 68 05 30

عائشة أشهبار: تحديات الولوج للعدالة تواجه النساء الناطقات بالأمازيغية رغم تعزيز الترسانة القانونية

في مداخلة قيمة حملت عنوان "المساعدة الاجتماعية ومحدودية ولوج النساء الناطقات بالأمازيغية للعدالة: خلايا التكفل القضائي بالنساء ضحايا العنف نموذجا"، ألقت الأستاذة عائشة أشهبار الضوء على إشكالية محورية تتصل بحقوق النساء في المغرب، مركزة على الفجوة القائمة بين الإطار التشريعي الطموح وواقع الولوج للعدالة، خاصة بالنسبة للفئة الناطقة بالأمازيغية من ضحايا العنف.

2- إطار تشريعي ومؤسساتي متين

استهلت الأستاذة أشهبار مداخلتها بتفصيل الإطار التشريعي والمؤسساتي الذي يؤطر عمل خلايا التكفل القضائي بالنساء والأطفال ضحايا العنف، مبرزة الدور الجوهري للمساعدة الاجتماعية في هذا السياق؛ فالمغرب، بمصادقته على جملة من المرجعيات الدولية المتعلقة بالحقوق الإنسانية للنساء، كـ "اتفاقية مناهضة جميع أشكال التمييز ضد المرأة" و"إعلان القضاء على العنف ضد النساء"، يضع نفسه في مصاف الدول الملتزمة بحماية المرأة.

على الصعيد الوطني، أكدت المداخلة على أن دستور 2011 يشكل ركيزة أساسية لهذه الحماية، وقد ترجم ذلك في الجهود الدؤوبة لمؤسسات الدولة الاستشارية والتقريرية، التي أفضت إلى إصدار جيل جديد من التشريعات وتخصيص إجراءات فاعلة ضمن البرامج والسياسات القطاعية، وتروم هذه الإجراءات إلى مكافحة كل أشكال التمييز والعنف ضد النساء، مع التركيز على تطوير برامج وقائية وحمائية شاملة.

3- القانون 103.13: نقلة نوعية في حماية النساء

شكل إصدار القانون رقم 103.13 المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء محطة مفصلية في تاريخ التشريع المغربي، حيث وصفته الأستاذة أشهبار بأنه أول إطار قانوني شامل يعالج العنف ضد النساء بمقاربة متعددة الأبعاد. هذا القانون لم يكتف بتجريم عدد من الأفعال التي لم تكن مؤطرة في السابق فحسب، بل أدخل أيضا تعديلات جوهرية على القانون الجنائي والمسطرة الجنائية، كما نص على إحداث تدابير حمائية جديدة، مما يعكس التزاما راسخا بتوفير بيئة أكثر أمانا للنساء.

من أبرز مقتضيات هذا القانون، التنصيص على إحداث خلايا مؤسساتية داخل المحاكم ومصالح الأمن الوطني والمستشفيات. هذه الخلايا تضطلع بمهمة تنسيق التدخلات وتقديم الدعم القانوني والاجتماعي والطبي اللازم للنساء ضحايا العنف، في مسعى لتوفير شبكة حماية متكاملة وفعالة.

3- عائشة أشهبار تدق ناقوس الخطر:عقبات لغوية وجغرافية تحرم النساء الأمازيغيات من العدالة

في تحليل معمق يلامس جوهر التحديات التي تواجه فئة عريضة من النساء المغربيات، سلطت الأستاذة عائشة أشهبار الضوء على إشكاليات ولوج النساء الناطقات بالأمازيغية إلى خلايا التكفل القضائي بضحايا العنف، في ندوة حظيت باهتمام واسع. أكدت الأستاذة أشهبار أن الحواجز اللغوية والاجتماعية والجغرافية تشكل عوائق حقيقية تحول دون حصول هؤلاء النساء على حقهن في الحماية والإنصاف، على الرغم من وجود إطار قانوني يسعى لضمان ذلك.

4- اللغة كجسر مفقود بين الضحية والعدالة

وفق تحليل الأستاذة أشهبار يشكل البعد اللغوي التحدي الأبرز، حيث تتجلى صعوبة بالغة في تمكين النساء الناطقات بالأمازيغية من التواصل بلغتهن الأم داخل منظومة التكفل القضائي، فاللغة الأمازيغية، وعلى الرغم من دستوريتها، لا تشترط كمعيار أساسي لممارسة مهنة المساعدة الاجتماعية، أو في المهن القضائية بصفة عامة، كما أنها غائبة عن المعايير البيداغوجية لتكوين العاملين والعاملات في هذا المجال، ويبرز الإشكال بشكل حاد عندما يكون رئيس خلية التكفل القضائي- وهو الوكيل العام للملك -لا يشترط فيه إتقان أو فهم الأمازيغية، هذا الواقع يخلق فجوة عميقة في مراحل مسار التكفل القضائي، بدءا من لحظة التبليغ عن العنف والاستماع الأولي للضحية من طرف المساعدة الاجتماعية في المحاكم، أو خلال التكفل الطبي-الاجتماعي في المستشفيات العمومية، وصولا إلى محاضر الشرطة القضائية والدرك الملكي، حيث غالبا ما يكون العاملون لا يفهمون لغة الضحية، ما يعيق الوصول إلى الحقيقة وتوثيق الإفادات بدقة.

5- سرية القضية وهاجس الترجمة

أكدت الأستاذة أشهبار أن الأمر يزداد تعقيدا عندما يتعلق الأمر بأنواع معينة من قضايا العنف ضد النساء، كالعنف الجنسي أو العنف الزوجي أو العنف من طرف الأصول والفروع، في هذه الحالات، يشكل اللجوء إلى الترجمة خطرا على مبدأ ضمان السرية وخصوصية هذه الجرائم، وهو مبدأ أساسي لحماية الضحية والحفاظ على كرامتها، ورغم أن المسطرة المدنية تتيح تعيين ترجمان من طرف المحكمة، إلا أن هذا الحل لا يخلو من مشاكله التي قد تمس بجوهر القضية أو بخصوصية المعنية بالأمر.

6- البعد الجهوي والواقع القروي: عقبات إضافية

لم تتوقف الأستاذة أشهبار عند البعد اللغوي، بل أبرزت أيضا غياب استحضار البعد الجهوي والخصوصيات الترابية عند صياغة القوانين والآليات الإجرائية، هذا النقص يؤدي إلى إكراهات كبيرة تتعلق بالتنقل والتكاليف المالية، خاصة بالنسبة لنساء الدواوير المنعزلة، فقد تضطر الضحية للتراجع عن استكمال مسار التقاضي بسبب هذه العوائق، التي تتفاقم عندما يتزامن يوم السوق الأسبوعي-يوم توفر وسائل النقل- مع العطلة الإدارية الأسبوعية، ما يؤجل عملية ولوج العدالة، علاوة على ذلك، فإن تمركز خلايا التكفل القضائي بالنساء والأطفال ضحايا العنف في المحاكم يضاعف إشكاليات التبليغ لدى النساء في الوسط القروي، اللواتي قد يفضلن اللجوء إلى المحاكم عوض الدرك الملكي لتفادي الوصم الاجتماعي والثقافي، رغم بعد المسافة وصعوبة الوصول.

7- دعوة لتفعيل كامل لقانون 103.13 وتجاوز الثغرات

تبرز مداخلة الأستاذة عائشة أشهبار ضرورة مراجعة شاملة لآليات التكفل القضائي، وتفعيل حقيقي وفعال للإطار القانوني الحالي، بما في ذلك القانون رقم 103.13 المتعلق بمكافحة العنف ضد النساء، فالقانون، رغم تقدميته، يظل محتجزا في نصوصه إذا لم يرافق بتدابير عملية تضمن ولوجا عادلا ومنصفا لكل النساء، بمن فيهن الناطقات بالأمازيغية، يتطلب الأمر إدراج اللغة الأمازيغية كشرط أساسي في تكوين وتوظيف الكوادر المعنية، وتكييف آليات التكفل مع الخصوصيات الجهوية والاجتماعية، لضمان أن تتحول النصوص القانونية إلى واقع ملموس يحمي كرامة كل امرأة ويسهل عليها نيل حقها في العدالة دون تمييز أو عراقيل.

8- صدمة الأرقام: أكثر من 7.6 مليون امرأة وفتاة مغربية ضحايا للعنف في عام واحد، وتحديات متصاعدة في الفضاءين العام والرقمي

كشفت معطيات صادمة قدمتها الأستاذة عائشة اشهبار عن حجم وتفاصيل ظاهرة العنف ضد النساء والفتيات في المغرب، مسلطة الضوء على واقع مقلق يستدعي تدخلا عاجلا، يستعرض هذا التقرير، بناء على تحليل معمق للبيانات الواردة، أبعاد هذه الظاهرة في مختلف أشكالها ومواقعها، مبرزا الأرقام التي تقف وراء معاناة الملايين، وبحسب الأرقام الصادمة التي كشفت عنها الأستاذة عائشة اشهبار، فإن نسبة انتشار العنف ضد النساء بالمغرب بلغت 57% خلال الاثني عشر شهرا التي سبقت تاريخ إجراء البحث، هذا يعني أن أكثر من 7.6 مليون امرأة وفتاة، من أصل 13.4 مليون امرأة تتراوح أعمارهن بين 15 و 74 سنة، قد تعرضن لشكل من أشكال العنف. وتتعدد أوجه هذا العنف ومواقع انتشاره؛

ففي الأماكن العامة، تعرضت 13% من النساء، ما يعادل 1.7 مليون امرأة للعنف، وتتباين هذه النسبة بين المناطق الحضرية والقروية، حيث تسجل 16% في الحضر مقابل 7.7% في القرى. كما يبرز ارتفاع مقلق في نسبة انتشار العنف بين الشابات المتراوحة أعمارهن بين 15 و 24 سنة، حيث تبلغ 22%. وفي سياق التطور التكنولوجي، يبرز شكل جديد ومتنام من العنف، هو 'العنف الإلكتروني'، الذي بلغت نسبة انتشاره 14%، ليطال بذلك ما يقارب 1.5 مليون امرأة ضحية. وتعتبر الشابات الأصغر سنا الأكثر عرضة لهذا النوع من العنف، حيث تصل النسبة إلى 29% بين المتراوحة أعمارهن بين 15 و 19 سنة، ما يؤكد خطورة هذا التحدي الجديد الذي يواجهه الجيل الشاب، أما في الفضاء الزوجي، الذي يعدّ الأقرب إلى المرأة، فلا يزال العنف متفشيا وبأشكال متنوعة، فقد كشفت المعطيات، التي قدمتها الأستاذة عائشة اشهبار، عن أنماط مختلفة للعنف ضد المرأة، حيث بلغت نسبة انتشار العنف النفسي 47.5%، والعنف اللفظي 13.8%،والجسدي 13.6%، والرقمي 12.9%، والجنسي 8%. ورغم هذه الأرقام المرتفعة، فإن نسبة التبليغ عن العنف من قبل النساء ما زالت متدنية، حيث لم تتجاوز 10.5% فقط ممن تقدمن بشكايات حول العنف، و8% فقط في قضايا العنف الزوجي، مما يشير إلى وجود حواجز كبيرة تحول دون الإبلاغ. ولم يقتصر العنف على الفضاء الزوجي أو العام، بل امتد ليشمل الفضاء العائلي غير الزوجي، حيث بلغت نسبة انتشاره، المرتكب من طرف أحد أفراد الأسرة، 18.6%، أي ما يقارب 2.5 مليون امرأة.

وفي السياق العائلي أيضاً، تتكشف أرقام مقلقة حول العنف الممارس من قبل الأقارب الذكور؛ حيث تشكل النساء ضحايا عنف الأب بنسبة 23.5%، وعنف الأخ بنسبة 22.1%. وفيما يتعلق بالعنف النفسي، وعلى الرغم من أن البيانات تشير إلى أن نسبة انتشاره كشكل من أشكال العنف ضد المرأة بلغت 47.5%، فقد أوردت الأستاذة عائشة اشهبار أيضاً أن العنف النفسي هو 'الشكل الأكثر شيوعا، بين أشكال العنف بشكل عام، محققا نسبة 15.1%، وهو ما قد يشير إلى تباين في منهجيات القياس أو التركيز على سياقات مختلفة لانتشار هذا النوع من العنف.

وفي الختام، وعلى الرغم من الترسانة القانونية المتينة والإطار المؤسساتي المتقدم الذي أرساه المغرب، يبقى السؤال المطروح حول مدى فعالية هذه الآليات في الوصول إلى جميع النساء، بمن فيهن الناطقات بالأمازيغية اللواتي قد يواجهن حواجز إضافية ثقافية أو لغوية أو اجتماعية تعيق ولوجهن للعدالة والاستفادة من المساعدة الاجتماعية المقدمة.

فمداخلة الأستاذة أشهبار تدعو إلى التفكير العميق في كيفية تجاوز هذه التحديات لضمان أن تلامس ثمار الإصلاح التشريعي كل الشرائح المجتمعية دون استثناء، وصولا إلى عدالة شاملة ومنصفة للجميع.

تؤكد هذه المعطيات، التي قدمتها الأستاذة عائشة اشهبار، على أن ظاهرة العنف ضد النساء والفتيات في المغرب هي مشكلة عميقة ومتعددة الأوجه، تتطلب مقاربة شاملة ومتكاملة من قبل جميع الفاعلين، بدءاً من تعزيز الوعي والتعليم، وصولاً إلى تفعيل آليات الحماية القانونية والاجتماعية الفعالة، والتشجيع على الإبلاغ، لضمان بيئة آمنة وكريمة لكل امرأة وفتاة في المجتمع المغربي.

* نادية بودرة

بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان.. تكريم عائشة بلعربي بسلا

حظي المسار المتميز والبارز للبروفيسورة وعالمة الاجتماع والمناضلة عائشة بلعربي، بتكريم حار خلال ندوة علمية، يوم الأربعاء 10 دجنبر بسلا، وذلك بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان.

ويأتي هذا الحدث، الذي نظم بمبادرة من كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسلا، لتكريم عائشة بلعربي الناشطة والمناضلة في مجال حقوق الإنسان، في إطار الاحتفال باليوم العالمي لحقوق الإنسان، الذي يخلد ذكرى اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة للإعلان العالمي لحقوق الإنسان سنة 1948.

وفي تصريح لها، أعربت بلعربي عن فخرها بهذا التكريم الذي حظيت به في مسقط رأسها، مؤكدة أن هذه الندوة تعد فرصة ثمينة لتبادل وجهات النظر حول الإنجازات التي حققها المغرب في مجال حقوق الإنسان.

وبهذه المناسبة، استعرضت بلعربي مراحل الحركة التقدمية لحقوق المرأة في المغرب، التي تبلورت بفضل تيارات سياسية وأكاديمية واجتماعية، من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء.

كما أبرزت التطور التاريخي للمغرب والتقدم المحرز في مجال حقوق الإنسان بصفة عامة، وحقوق المرأة بصفة خاصة، في إطار وطني يحث على الممارسة الديمقراطية.

من جانبه، أشار عميد كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسلا، مصطفى مشرافي، إلى أن هذا الحدث يمثل مناسبة مواتية للاحتفاء بشخصية وطنية مرموقة، تتمتع بخبرة سياسية ودبلوماسية هامة، وتركت بصماتها في تاريخ حقوق الإنسان بالمغرب كأستاذة وناشطة، مسجلا أن تنظيم مثل هذه الفعاليات يرسخ ثقافة الاعتراف بالجهود التي تبذلها الشخصيات المغربية لفائدة الأمة.

تجدر الإشارة إلى أن عائشة بلعربي، وهي أول امرأة مغربية تتولى منصب كاتبة الدولة في الشؤون الخارجية، والمناضلة من أجل حقوق المرأة المغربية منذ السبعينات، كانت عضوا في حكومة التناوب بين عامي 1998 و 2002، وسفيرة للمغرب لدى الاتحاد الأوروبي، ثم مفوضة دولية لدى المنظمة الدولية للهجرة بين عامي 2004 و 2006.

وشغلت بلعربي، أيضا، منصب أستاذة بجامعة محمد الخامس بالرباط، وعالمة اجتماع، وكاتبة، وخبيرة لدى الأمم المتحدة وهيئات وطنية وإقليمية ودولية أخرى في القضايا المتعلقة بالتعليم، والمرأة، والنوع الاجتماعي، وحوار الثقافات، والهجرة.

من عاصمة الزغفران تالوين إلى أكادير فالدار البيضاء، ومن المعارض المحلية إلى تصميم مئات الخطوط الرقمية، نسج ضيفنا رحلة فنية متفردة، جعلت من الحروف الأمازيغية محور إبداعه ورسالة ثقافية يسعى إلى إيصالها إلى العالم.

في هذه اللحظة الحوارية، ندخل عالما تنبض فيه الهوية بالحروف، وتتحول الريشة إلى مرآة للذاكرة، ليكون ضيفنا ادريس آيت عمر، المعروف فنيا باسم "بادغيس"، فنان تشكيلي وخطاط أمازيغي، جمع بين شغف الطفولة وصلابة التجربة، ليصوغ مساره بين القرية والجامعة، بين الورشات والمعارض، وبين الخط العربي وتيفيناغ.

من خلال هذا الحوار، نعود معه إلى دفاتر الطفولة والبدايات، ونتوقف عند محطات التحول، ونلامس طموحه في أن يرتقي الخط الأمازيغي إلى فن معاصر بامتياز، يحاور العالم ويحمل هوية لا تنطفئ.

الفنان التشكيلي والخطاط إدريس أيت عمر (بادغيس) في حوار مع "العالم الأمازيغي"

الخط الأمازيغي ليس مجرد حروف فقط بل أنفاس هوية متجذرة في الذاكرة

حاوره: خيرالدين الجامعي

بداية، حدثنا عنك، عن طفولتك وبداياتك مع الفن؟

ادريس ايت عمر، المعروف فنيا باسم بادغيس، من مواليد 1983 بجماعة زاكموزن في إقليم تالوين. بدأت دراستي الابتدائية بمدرسة تاكموت بجماعة اسايس، نظرا لغياب مدرسة في دواري. خلال تلك المرحلة، بدأت علاقتي بالفن والرسم تتطور، حيث نما شغفي بالإبداع سنة بعد أخرى.

ومتى بدأت علاقتك بفن الخط؟

خلال المرحلة الإعدادية، كانت مادة الفنون التشكيلية نافذتي الأولى على الفن الأكاديمي، رغم أنها لم تستمر سوى سنة واحدة. ومع ذلك، ظل شغفي بالرسم والخط قويا، فكنت أمارسهما في أوقات فراغي بلا كلل. كنت مولعا بشكل خاص بفن الخط العربي، أتمرن عليه باستمرار، وأشارك في ملتقيات ومعارض صغيرة. بل نظمت معرضين للخط العربي؛ الأول ضمن فعاليات مهرجان ثقافي بتالوين، والثاني بخزانة السكتاني.

هل كانت هناك مسابقات أو محطات مهمة في مرحلة الثانوي؟

شاركت في عدة مسابقات على المستويين المحلي والجهوي، من أبرزها المسابقة الجهوية التي نظمتها القنصلية الإسبانية بجهة ماسة درعة، حيث حظيت بشرف الفوز بالمرتبة الثالثة.

ماذا عن تجربتك الجامعية؟

التحقت بجامعة ابن زهر بأكادير، حيث تعمقت في دراسة الرسم والخط لمدة عامين، إلا أن الظروف المادية حالت دون إتمام دراستي الجامعية. بعد ذلك انتقلت إلى الدار البيضاء، حيث عملت ودرست الإعلاميات في مركز للتكوين. ومع كل التحديات المترتبة على العمل والدراسة، لم أفارق الفن أبدا، فكنت دائما أخصص له وقتا خاصا للحفاظ على شغفي وإبداعي.

متى سمعت لأول مرة بالخط المغربي؟

كان ذلك في سنة 2008، حين طرحت على نفسي سؤالا: هل للمغرب خطه الخاص؟ بدأت البحث عبر الإنترنت، فاكتشفت عالما جديدا مليئا بالكنوز الفنية. منذ ذلك الوقت، صرت أتمرن على الخط المغربي وأغوص في دراسة خصائصه باستمرار. ومن خلال هذا البحث، أدركت خصوصية الفن المغربي، ولا سيما الجانب الإبداعي الأمازيغي الذي يتجلى في دور العبادة والمباني وغيرها، مؤكدا بذلك تفرد المغرب في مجال الفن والإبداع.

كيف كان تأثير عودتك إلى تالوين سنة 2012؟

كانت تلك تجربة نقطة تحول كبيرة في مسيرتي. التحقت بتعاونية للزعفران، حيث أقمت جناحا خاصا بالفن، عرضت فيه لوحاتي وقدمت ورشات للرسم للزوار المغاربة والأجانب على حد سواء. هذه التجربة مكنتني من التعرف على فنانين مغاربة وأجانب، والاستفادة كثيرا من خبراتهم ونصائحهم، ما أثرى تجربتي الفنية بشكل كبير.

وماذا عن دخولك مجال الخط الأمازيغي وتيفيناغ؟

رغم معرفتي السابقة بحروف تيفيناغ، لم أفكر أبدا في جعلها أساسا لفني إلا بفضل أحد أصدقائي في تالوين. عندما بدأت العمل على الحرف الأمازيغي، شعرت براحة كبيرة واكتشفت ذاتي، إذ إنه يعكس هويتي وانتمائي. منذ ذلك الحين، أصبح فني يرتكز على الإبداع الأمازيغي، وصرت أكتب وأرسم بتيفيناغ على مدى سنوات، متمسكا بجذوري وهويتي الثقافية.

حدثنا عن دورة أكادير سنة 2015 الخاصة بتصميم حروف تيفيناغ الرقمية؟

كانت تلك محطة مفصلية في مسيرتي الفنية، حيث أطرها صديقي مادغيس أومادي لمدة يومين بمدينة أكادير. خلال هذه الورشة، تعرفت على أساسيات تصميم الخطوط الرقمية، وفوجئت بحصولي على المرتبة الأولى رغم أنني لم أكن متمكنا بعد من التصميم الجرافيكي. هذه التجربة فتحت أمامي آفاقا جديدة، فبدأت أتعلم التصميم الجرافيكي عن طريق التعليم الذاتي وأغوص تدريجيا في عوالمه المتنوعة.

إذن بدأت مرحلة جديدة مع التصميم الرقمي؟

بعد هذه الدورة، بدأت بتصميم خطوط أمازيغية رقمية، وتم نشر بعضها على مواقع مثل تاوالت. واصلت العمل حتى أصبح لدي اليوم أكثر من مائة خط تيفيناغ، بعضها متاح للاستخدام، بينما لا يزال البعض الآخر قيد التطوير. كما تعمقت في دراسة التصميم الجرافيكي بشكل عام، متعلما خفاياه وطريقة التعامل مع برامج التصميم المتخصصة في مجال تصميم الخطوط.

إلى جانب ذلك، اشتغلت على الورشات والمعارض؟

أطرت ورشات للأطفال والشباب في تالوين ونواحيها، جميعها مخصصة لتعريفهم بالفن الأمازيغي وتشجيعهم على الإبداع. وفي سنة 2023، وأثناء عملي مع إحدى الجمعيات الشبابية بمدينة تيزنيت كمسؤول تواصل، نظمت معرضا للخط الأمازيغي استمر شهرا كاملا، وكان ذلك فرصة ثمينة لتبادل الأفكار حول فن الخط الأمازيغي وسبل تطويره.

ماذا عن الحاضر والمستقبل؟

حاليا، أعمل على مشروع كتاب مخصص لأنواع الخطوط الأمازيغية، أضع فيه أسس التعلم والتدريب مع توثيق أسماء كل نوع خط. كما أشتغل على الفن الرقمي، من خلال إعداد لوحات أمازيغية باستخدام الحاسوب إلى جانب ممارسة الخط اليدوي. حلمي أن يرى هذا الكتاب النور قريبا، ليصبح مرجعا لمن يرغب في تعلم الخط الأمازيغي. بالإضافة إلى ذلك، أنا منكب على مشروع لإنشاء متحف فني أمازيغي متنقل، يهدف إلى التعريف بفن الخط الأمازيغي ونشره على أوسع نطاق.

ما الذي تطمح إليه مستقبلا كفنان؟

أطمح إلى المساهمة في جعل الخط الأمازيغي فنا معاصرا يحظى بمكانته بين الخطوط العالمية، وأن تصل لوحاتي وتصاميمي إلى أبعد مدى ممكن، سواء داخل المغرب أو خارجه، لنشر الثقافة الأمازيغية وإبراز جماليتها في أفق عالمي.

كيف ترى دور الفن التشكيلي والخط الأمازيغي في التعريف بالثقافة الأمازيغية على المستويين الوطني والدولي؟

الفن بصفة عامة هو سفير، ورسالة ترسل إلى المتلقي ليقرأها ويكتشف ما تحمله اللوحة من حروف ورموز. لوحاتي الفنية تحمل هويتي وثقافتي، وتشكل فضاء يتيح للآخرين التعرف على هذه الثقافة الغنية والمتنوعة. أؤكد أن الخط الأمازيغي ليس مجرد وسيلة للكتابة والقراءة، بل هو مجال للإبداع والفن الراقي. أراه مسؤولية ثقيلة، لكنه يتيح للمتلقي اكتشاف عالم إبداعي آخر. باختصار، يمكن تلخيص دوره في ترسيخ وإحياء الهوية الأمازيغية إذا ما أدمج ضمن المشهد الفني المغربي المعاصر، لما يحمله الخط الأمازيغي من جمالية بصرية، فهو مرآة هوية رمزية تعكس الثقافة الأمازيغية بأبعادها الفنية والثقافية.

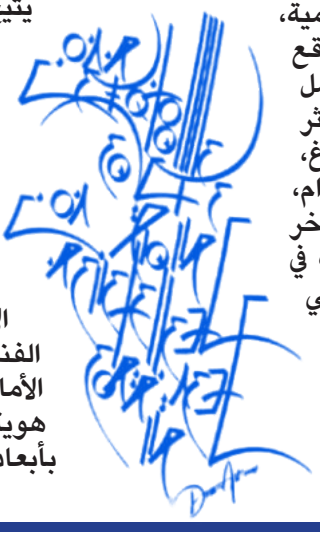

برأيك، هل يحتاج الخط الأمازيغي اليوم إلى مناهج تربوية وتقنية لتدريسه بشكل منظم كما هو الحال مع الخط العربي؟

سبق أن ذكرت أنني أعمل على إعداد كتاب أو كراسة لتعليم الخط الأمازيغي، مشابهة للخطوط العالمية الأخرى كالصيني والياباني والعربي. ولتحقيق ذلك، أرى أن هناك عدة محاور أساسية: أولا، يجب تقنين الخط الأمازيغي وجمع المادة الخام المتوفرة حاليا وتنظيمها بشكل منهجي. ثانيا، يجب أن تهتم الجهات المعنية بالخط الأمازيغي من خلال برامج ومسابقات تشجع الشباب الراغب في دخول هذا المجال، على غرار ما يحدث مع الفنون الأخرى. ثالثا، ينبغي اعتماد فن الخط الأمازيغي وتعليمه، سواء في المدارس والمؤسسات الرسمية، أو عبر المبادرات التي يقودها الفاعلون الجمعويون والفنانون، مع الحرص على حضوره المكثف في جميع الميادين البصرية الأمازيغية.

هل فقط تعتمد على الحرف الأمازيغي ام لك مصادر أخرى للوحاتك الفنية؟

تعتبر الحروف الأمازيغية الأساس في لوحاتي الفنية، إلى جانب اعتماد فن الوشم المغربي والفنون والرموز المميزة للزربية في منطقتنا. دمج هذه العناصر يمنح اللوحة الخطية رونقا وجمالا وإبداعا متميزا. كما ذكرت سابقا، الخصوصية المغربية في الفن الأمازيغي هي بحر واسع، وما أمارسه في فن الخط يعد مجرد نقطة صغيرة في هذا البحر الكبير.

كلمة أخيرة...

أود أولا أن أتقدم بالشكر لمنبركم الكريم الذي منحني هذه الفرصة للتعبير عن حياتي الفنية، كما أشكر قراءكم الأعزاء وجميع الأصدقاء الذين كانوا بوصلتي من خلال توجيهاتهم وإرشاداتهم وتشجيعهم المستمر.

وأغتنم هذه الفرصة لأوجه دعوة للجمعيات الفنية والجهات ذات الصلة إلى ضرورة الالتفاف حول الفن الأمازيغي، سواء في المجال التشكيلي أو فن الخط، وإعطاء حيز من وقتهم لإدراجه ضمن برامجهم وأجنداتهم. يأتي ذلك أولا لضمان استمرارية هذين الفنين، وثانيا لإثراء الساحة بالفنون البصرية الأمازيغية، مع التركيز على التكوين والتدريب. وأنا رهن الإشارة في أي وقت للمساهمة في نشر هذه الثقافة بين مختلف الفئات والمكونات، والمساهمة في تأسيس فن الخط ووضع أسس تقنينه وتنظيمه.

BANK OF AFRICA
BMCE GROUP بنك أفريقيا

خاص بالمقاولات الصغرى

عندك مشروع؟
نبنيوه جميع!

- بنك مجاني*
- دعم من خبراء متخصصين
- تكوين مجاني
- منصات مخصصة

*السنة الأولى مجانية للمقاولات و المقاولين أقل من 35 سنة

كاين الحل

مع بنك أفريقيا، ديما

0522 42 15 43
BANKOFAFRICA.MA

بنك أفريقيا - شركة مساهمة رأسمالها 2.157.863.330 درهم - مؤسسة إئتمان - قرار إعتماد رقم 94-2348 بتاريخ 23 غشت 1994 - 140 محج الحسن الثاني - 20039 الدار البيضاء المغرب - س.ت. : 27129 الدار البيضاء - رقم التعريف الجبائي : 01085112